عبيد، إبراهيم، مجلة القدس للبحوث الأكاديمية-
نسخة العلوم الإنسانية والاجتماعية 2 (1): 42-26، 2026
DOI: https://doi.org/10.47874/1wjbb159

نظرية الردع في العلاقات الدولية: استراتيجية الردع الأمريكية في مواجهة التهديد الصيني بضم تايوان، (دراسة حالة)

إبراهيم عبيد

الملخص

تُعد نظرية الردع بمجملها عمليةً ديناميكيةً متكاملةً، تتداخل في صياغتها العديد من الدوافع والأهداف، وتأخذ أشكالاً وأنماطاً متعددة. مارست الدول قديماً هذه الاستراتيجية، بهدف منع قيام طرف بتهديد مصالح طرف آخر، واعتمدت على الردع العسكري بالدرجة الأولى، والردع الاقتصادي في أحيانٍ أخرى. ومع تطور الأنظمة السياسية، وتنوع أساليب وأدوات الردع -سعت الدول الكبرى لفرض هيمنتها على النظام الدولي معتمدةً على القوة، وقوة الردع. ومن هنا، سعت الدراسة لتناول نظرية الردع في العلاقات الدولية، مسلطةً الضوء على استراتيجية الردع الأمريكية تجاه المساعي الصينية لضم تايوان التي تُشكل أهميةً جيواستراتيجية للصين والولايات المتحدة في آنٍ واحدٍ. توصلت الدراسة لاستنتاجات، أبرزها: أن الولايات المتحدة وجدت صعوبةً كبيرةً في ممارسة الردع تجاه الصين، لأن الأخيرة تتعامل باستراتيجية دقيقة ومدروسة؛ تقوم على المصلحة الوطنية الصينية أولاً، بالإضافة لما تمتلكه من قدراتٍ وإمكاناتٍ (اقتصادية وبشرية وتقنية)، ما تواجه به استراتيجية الردع الأمريكية، وهذا ما يجعل قدرة الولايات المتحدة الامريكية على ردع الصين محدودة، ومدروسة بدقة متناهية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية، نظرية الردع، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، تايوان.

The Theory of Deterrence in International Relations: The U.S. Deterrence Strategy in Confronting the Chinese Threat to Annex Taiwan (A Case Study)

Ibrahim Obaid

ABSTRACT

Deterrence theory as a whole is a dynamic, integrated process whose formulation is intertwined with multiple motives and objectives, taking political, economic, military, and cultural forms. States have historically practiced this strategy to prevent one party from threatening the interests of another. They relied primarily on military deterrence and, at times, on economic deterrence. With the development of political systems and the diversification of deterrence methods and tools, major powers have sought to impose their hegemony over the international system through force and deterrence. This study addresses deterrence theory in international relations, highlighting the U.S. deterrence strategy regarding China's ongoing efforts to annex Taiwan, a territory of geostrategic importance to both countries. The study reached several conclusions, the most prominent being that the U.S. has faced, and continues to face, great difficulty in implementing a deterrence strategy toward China, which pursues a precise, well- calculated approach based on its supreme national interests and substantial capabilities to confront American deterrence. This renders the U.S. ability to deter China limited, with its measures applied with extreme caution.

Keywords: International relations, deterrence theory, China, United States of America, Taiwan.

الدكتور إبراهيم يوسف عبيد، أستاذ مشارك في العلاقات الدولية- جامعة الأقصى، غزة، فلسطين. للمراسلة: Ibrahim281179@hotmail.com.
حقوق النشر 2026، جميع البيانات الواردة في هذا المقال محمية ويجب أخذ إذن استخدام عن طريق جامعة القدس, (www.alquds.edu).

Dr. Ibrahim Yousef Obaid, Associate Professor in International Relations, Al-Aqsa University, Gaza, Palestine. For correspondence: Ibrahim281179@hotmail.com.
Copyright 2026, all data in this article is protected and permission for use must be obtained through Al-Quds University (www.alquds.edu).

المقدمة

تتنوع الاستراتيجيات والأدوات التي توظفها الدول في إدارة صراعاتها ضمن أنساق البيئتين الإقليمية والعالمية/الدولية. وتسعى الدول في البحث عن الوسائل الدبلوماسية (العقلانية والرشادة) للوصول لحلٍ رادعٍ لهذا الطرف أو ذاك، وقد تفشل وسائل الردع ذات الطابع السلمي في تحقيق الغاية المطلوبة. لذلك، تتجه الدول إلى استخدام وسائل أكثر خشونةً (الردع الاقتصادي والعسكري) الذي يتضمن المزيد من التصعيد. ومن هنا، تعددت النظريات التي تناولت إدارة الصراع، وأدواته، وحرصت الدول الكبرى على استخدامه بما يحقق مصالحها، ويحافظ على ميزان القوة لصالحها. لذلك، برزت نظرية الردع؛ كإحدى النظريات التي استخدمت خلال الحرب الباردة، لمنع الخصم من القيام بأعمال تهدد مصالح الطرف الآخر.

لكن، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالتحكم في مدخلات ومخرجات النظام الدولي، سعت الأخيرة لاستخدام الردع كأداةٍ لمنع تفوق القوى الدولية الأخرى عليها، ومنعها من التأثير في تفاعلات وبُنية النسق الدولي، لا سيما الصين؛ التي بدأت تنافس الولايات المتحدة في آسيا الوسطى، والشرق الأوسط، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة الكاريبي، فضلاً عن محاولات المنافسة معها في مناطق التخوم الصينية كجزيرة تايوان، وبحر الصين الجنوبي.

وفي إطار هذا التنافس، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف استراتيجية الردع بشقيها (الاقتصادي والعسكري) تجاه الصين، من خلال السلوك الأمريكي تجاهها فيما يتعلق بتايوان التي تعتبرها الصين جزءاً من الوطن الأم، في حين لا تتوانى الإدارات الأمريكية المتعاقبة عن تجديد تحالفها ودعمها لتايوان، وإبرام صفقات دفاعية واقتصادية معها؛ ضمن استراتيجية ردع تهدف لمنع الصين من ضمها (سلماً أو حرباً).

وشكلت مسألة تضاد الاستراتيجيات الصينية والأمريكية تجاه تايوان، واحتمالية انعكاسها على الأمن الإقليمي والدولي والنظام العالمي دافعاً لهذا العمل البحثي. تأسيساً على ما سبق، سعت الدراسة إلى استعراض وتحليل نظرية الردع في العلاقات الدولية، مع تسليط الضوء على استراتيجية الردع الأمريكية لمنع الصين من ضم تايوان.

مشكلة الدراسة

تُشكل جزيرة تايوان رمزاً حيوياً للصين في مسيرة نهضتها الوطنية، كما تُشكل رمزاً للهيمنة الأمريكية على العالم، مما شكل لها دافعاً لاتباع استراتيجية شملت سلسلة متنوعة من التدابير والإجراءات الردعية في تقييد، ومواجهة توجه الصين وتهديدها بضم تايوان. وينبثق من هذه المشكلة التساؤل المحوري الرئيس:

ما أشكال وأساليب إجراءات استراتيجية الردع الأمريكية في مواجهة التوجه الصيني بضم جزيرة تايوان؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيس؛ التساؤلات الفرعية التالية:

ماذا يعني مفهوم وماهية الردع في حقل/ نظرية العلاقات الدولية؟

ما أساليب وأدوات الردع الأمريكية خلال وبعد حقبة الحرب الباردة؟

ما احتمالية إقدام الصين على عملية عسكرية لضم جزيرة تايوان؟

كيف سيكون الرد الأمريكي على عمل عسكري صيني في تايوان؟

ما مدى نجاح أو فشل استراتيجية الردع الأمريكية تجاه الصين في مساعيها لضم جزيرة تايوان؟

أهداف الدراسة

توضيح مصطلح الردع لغةً واصطلاحاً، مع التركيز على نظرية الردع في سياق حقل العلاقات الدولية.

التعرف على نماذج من استراتيجية الردع الأمريكية تجاه العديد من الدول خلال مرحلة الحرب الباردة، وما بعدها.

رصد وتحليل وتقييم استراتيجية الردع الأمريكية تجاه الصين لمنعها من ضم جزيرة تايوان.

بيان الأهمية الاستراتيجية لجزيرة تايوان في المنظور الإستراتيجي لكل من الصين والولايات المتحدة.

تشخيص مدى نجاح وفشل إجراءات الردع الأمريكية ضد الصين في ثنيها عن ضم تايوان.

وضع سيناريو احتمالية قيام الصين تنفيذ تهديدها بضم تايوان من خلال عملية عسكرية.

تحليل احتمالية الرد الأمريكي على تنفيذ الصين لتهديدها بضم تايوان.

فرضية الدراسة

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها: أن نظرية الردع ما تزال قائمة وتُمارس في العلاقات الدولية المعاصرة، وتسعى من خلالها الدول إلى تحقيق مصالحها الحيوية. وقد دفعت الثورة التكنولوجية الدول الكبرى للاستفادةِ من قوة الردع في مواجهة أطراف دولية، وخاصةً الصين التي تتطلع لتصبح قوةً مؤثرةً على الساحة الدولية. ولعل هذا التوجه ما يدفع الصين لاستعادة جزيرة تايوان باعتبارها جزءاً من الصين الأم، ومكانتها في الإدراك الاستراتيجي الصيني نظراً لأهميتها الجيواستراتيجية والجيواقتصادية. وهذا ما يتناقض مع الإدراك الاستراتيجي الأمريكي تجاه الجزيرة، مما دفع الولايات المتحدة لاتباع استراتيجيات ردعية متنوعة تهدف لتقويض المساعي الصينية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في نقطتين أساسيتين، الأولى أن الولايات المتحدة ما تزال تنظر لنفسها كدولةٍ مهيمنةٍ ومسيطرةٍ على النسق الدولي، وبالتالي تستطيع -من خلال ما تمتلكه من قوة وتأثير على الساحتين الإقليمية والدولية- أن تفرض رؤيتها على منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، بما يُمكنها من محاصرة الصين، وتحجيم دورها الإقليمي والدولي عبر حلفائها في المنطقة لا سيما؛ اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان. والثانية أن تايوان تُشكل أهميةً كبيرةً بالنسبة للصين من الناحيتين التاريخية والاستراتيجية، وبالتالي لن تقف الصين مكتوفة الأيدي تجاه السلوك الأمريكي، فهي تسعى لتغيير هذا السلوك من خلال تعظيم قوتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، مستفيدةً في الوقت ذاته من امتلاكها للقوة البشرية الديموغرافية. ومن هنا، فإن الدراسة تُمثل أهميةً ستساهم في تحليل استراتيجية الردع الأمريكية تجاه الصين التي تهدف إلى محاصرتها، والتلويح بمواجهتها عسكرياً، وعزلها دولياً، إذا أقدمت على ضم تايوان، أو انتهاك سيادتها.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج في تحليل نظرية الردع، واستراتيجية الردع الأمريكي، وهي:

١- المنهج الوصفي التحليلي: يقوم هذا المنهج على تحديد مجموعةٍ من الخصائص، حول العلاقة بين المتغيرات من أجل الفهم الدقيق والإحاطة بالأبعاد الواقعية لهذه العلاقة. ويرتكز على تحديد الظواهر المراد بحثها، وجمع المعلومات عنها، وفحصها، ومحاولة الإحاطة بالأبعاد الأخرى من أجل الانتقال من الفهم البسيط إلى الفهم المركب (الرافعي، ١٩٩٨، ص. ١٢٢). وقد تم توظيف هذا المنهج في استعراض وتحليل استراتيجية الردع الأمريكية، من خلال التطرق لأبرز الأدوات والوسائل التي استخدمتها في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

٢- المنهج التاريخي: يقصد به، الطريقة التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية كأساسٍ لفهم المشاكل المعاصرة، والتنبؤ بما ستكون عليه الأحداث المستقبلية، وقد عرفه الدكتور «حسين نزار» بأنه: مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ للوصول الى الحقيقة التاريخية، واعادة بناء الماضي بكل وقائعه وزواياه (إدريس، ٢٠٠٨، ص. ٢١٥)، كما عرفته الدكتورة «فتحية فرحاتي»، بأنه: وضع الأحداث والوقائع التي حدثت في الماضي القريب أو البعيد موضوع الفحص والتقصي العلمي، بغية فهمها وتفسيرها، والوقوف على أسبابها وأثارها على حياة المجتمع والأفراد، أو التأكد منها، أو نفيها أو تعديلها، وإعادة بنائها (حوتية، ٢٠٢٠، ص. ٢١٨). وقد تم توظيف هذا المنهج في استعراض حالات ونماذج الردع التي مارستها القوى الكبرى خلال المراحل التاريخية المنصرمة.

٣- المنهج الفلسفي: يهدف المنهج إلى تطوير معايير الصواب والخطأ؛ بغرض إجراء تقييمات مفاهيمية ونقدية، كما يشير إلى الجهود المبذولة للوصول إلى الحقيقة من خلال استخدام العقل. ويوضح خبير الفلسفة السياسية «لفيرنون فان دايك»، بأن هدف المنهج الفلسفي بهذا المعنى هو: وضع معايير للخير والحق والعدل، وتقييم أو وصف الممارسات السياسية في ضوء هذه المعايير (Burroughs, 2022, p .6). لذا، وظفت الدراسة هذا المنهج واستخدمته في تفسير المفاهيم واستضاحها.

٤- منهج المصلحة القومية (الوطنية): يستند المنهج على أن الهدف الرئيس للسياسة الخارجية هو: تحقيق المصلحة القومية العليا للدولة. وبالتالي، فإن المصلحة القومية هي القوة المحركة والموجهة للسياسة الخارجية، وهي المقياس العام الذي يُمكن بواسطته الاستدلال على العوامل التي تحدد السلوك الخارجي لأي دولةٍ عضوٍ في المجتمع الدولي (مقلد، ١٩٩١، ص. ٢٢). وقد تم توظيف هذا المنهج، لفهم العوامل والأسباب والخلفيات التي دفعت الولايات المتحدة إلى انتهاج استراتيجية الردع تجاه الصين.

٥- نظرية الصراع: تتمحور هذه النظرية -كمقترب في العلاقات الدولية- حول تصارع الإرادات الوطنية، وهو التصارع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول، وتصوراتها، وأهدافها، وتطلعاتها. وكذلك، في مواردها وإمكاناتها، مما يؤدي في النهاية إلى اتخاذ قرارات، أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق (مقلد،١٩٩١، ص. ٤٤٥)، وقد تم توظيف هذه النظرية في تحليل ظاهرة التنافس الصراعي الصيني-الأمريكي.

٦- المنهج الاستشرافي: يهدف المنهج إلى الكشف عن المشكلات ذات الطبيعة المستقبلية، والعمل على إيجاد الحلول العملية لها، كما يهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث، وتحليل المتغيرات المتعددة للموقف المستقبلي، الذي يمكن أن يكون له تأثير على مسار الأحداث في المستقبل (جندلي، ٢٠١٧، ص. ٣٠). وقد وظّفت الدراسة هذا المنهج في استشراف فاعلية الردع الأمريكي تجاه الصين.

الأدبيات السابقة

تناولت دراسة تامر محمد عبد اللطيف، «الاستراتيجية الأمريكية تجاه طموحات الصعود الصيني» (٢٠٢٤)، الصراع الاستراتيجي الأمريكي- الصيني على الهيمنة على النسق الدولي، وذلك في سياق عمل الولايات المتحدة في الحفاظ على مكانتها كدولةٍ مهيمنةٍ على النسق الدولي، وعلى خلفية الصعود الصيني- والذي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً استراتيجياً خطيراً لها، ومحاولةً لمنعها من الوصول إلى مكانة الدولة المهيمنة باعتبار الصين دولة تعديلية تسعى لتعديل ترتيب سلم القوى في النسق الدولي بما يتوافق مع مصالحها، وبما ينهي الهيمنة الأمريكية– وهذا ما تتناوله هذه الدراسة، من خلال تسليط الضوء على الاستراتيجيات الأمريكية المتتالية والمختلفة التي تبنتها لتحجيم الصعود الصيني، وكبح جماحه بما يضمن استمرار التفوق الأمريكي، والمحافظة على حرمان الصين من أي ميزةٍ تنافسيةٍ معها، وبالتالي ضمان بقاء ترتيب سلم القوى في النسق الدولي بالشكل الذي يحافظ على الهيمنة الأمريكية، وكذلك بالأسلوب الذي يضمن إبعاد المنافسين الاستراتيجيين الرئيسيين. وبينت الدراسة، أن الجهد الأمريكي حقق نجاحاً في تحقيق أهداف الولايات المتحدة، وذلك بالرغم من استمرار الصعود الصيني، وبالرغم من أن الصين هي ثاني أكبر دائن للولايات المتحدة، واستمرار تحقيق الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين فائضاً كبيراً لصالح الصين. وبينت الدراسة أيضاً، أن المجهود الأمريكي حقق نجاحاً في تحقيق أهداف الولايات المتحدة (نسبياً). أما دراسة إس تشايس مايكل وتشان آرثر، «نهج الصين المتطور إزاء الردع الاستراتيجي المتكامل» (٢٠١٦)، فقد استندت على سلسلةٍ من المنشورات العسكرية الصينية، تتعلق بمفاهيم الردع الاستراتيجي في الصين الآخذة في التطور كاستجابة للتغيير الملحوظ في تقييم الصين لبيئتها الأمنية الخارجية، والتركيز المتنامي على حماية مصالحها المتزايدة في الفضاء، والفضاء الإلكتروني. وفي الوقت نفسه، محاولة الصين التعافي مما كان يُعرف بالفجوة الكبيرة ما بين قدرات الأسلحة الاستراتيجية التي يمتلكها جيش التحرير الشعبي الصيني من جهةٍ، والمفاهيم الراسخة حيال الردع الاستراتيجي من جهةٍ أخرى. وتؤكد الدراسة؛ أن لدى الصين مفهوم واسع للردع الاستراتيجي: فهو يتضمن مجموعة متعددة الأبعاد من القدرات العسكرية، وغير العسكرية التي تجتمع معاً لتشكل موقف «الردع الاستراتيجي المتكامل» اللازم لحماية مصالح الأمن القومي في الصين عبر وضع مجموعة شاملة ومتناسقة من قدرات الردع الاستراتيجية، وعلى وجه الخصوص؛ القدرات العسكرية متعددة الأنواع -بما فيها القدرات النووية والقدرات التقليدية، والقدرات الفضائية، وقوات الفضاء الإلكتروني- التي تشكل مكوناتٍ هامةٍ للردع الاستراتيجي الجدير بالثقة.وتوصلت الدراسة لنتيجة مفادها: أن الاستراتيجيين الأمريكيين ينظرون إلى الردع الاستراتيجي على أنه يشمل الثلاثي النووي، بالإضافة إلى قدرات أخرى؛ كالضربات الجوية بعيدة المدى، والفضاء الإلكتروني، والدفاع الصاروخي، وأنظمة الفضاء. ناهيك عن القدرات الدبلوماسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية- التي تساهم أيضاً في الردع الاستراتيجي إلى جانب القدرات العسكرية. ودراسة رايان هاس وجود بالنشيت, «الطريقة الصحيحة لردع الصين عن مهاجمة تايوان القوة الصلبة الأمريكية ليست كافية»، (٢٠٢٣)، فرصدت المساعي الأمريكية المتزايدة الهادفة لردع الصين عن غزو تايوان أو حصارها. معتمدةً على السلوك الصيني، وسعي القيادة الصينية للسيطرة على تايوان، والردود الأمريكية

على هذه التهديدات، عبر تحذير القادة العسكريين الأمريكيين كرئيس القيادة الأمريكية في المحيطين الهندي والهادئ، الأدميرال «ديفيدسون»، ورئيس العمليات البحرية الأدميرال «مايك جيلداي»- من أن الصين قد تهاجم تايوان بحلول عام ٢٠٢٧م، وبموجب سياسة »صين واحدة». في المقابل، تحتفظ الولايات المتحدة بوجودٍ عسكريٍ كبير في غرب المحيط الهادئ. ولكن مع تزايد التحركات الصينية في مضيق تايوان ومحيطه. وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج، أهمها: أن صانعي السياسات في الولايات المتحدة يعتقدون أن حسم الصراع بين الصين وتايوان سيدفع الولايات المتحدة إلى استخدام القوة الصلبة في مواجهة هذه المساعي.

قدمت الدراسات السابقة كماً (معرفياً وتحليلياً) وافراً عن استراتيجيات الولايات المتحدة في مواجهة التوسع الصيني المتنامي، والمساعي الأمريكية لمحاصرتها. وفي هذا الإطار، تسعى هذه الدراسة إلى سد الفجوة البحثية- جزئياً- من خلال تأصيل وتحليل لنظرية الردع عموماً، واستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديد الصيني المتنامي تجاه تايوان، والمحاولات والتهديدات الصينية الرامية لضمها على وجه الخصوص، وهو ما يميز هذه الدراسة، والتي تسلط الضوء بشكلٍ مفصلٍ على الجهد الأمريكي بشقيه الاقتصادي والعسكري في مواجهة المساعي الصينية الهادفة لضم تايوان، كما تأمل الدراسة أن تخرج بنتائج توضح مسار وجدوى الردع الأمريكي ومآلاته.

نظرية الردع (إطار نظري)

تتعدد الاستراتيجيات والوسائل التي تُستخدم في إدارة النزاعات والصراعات الدولية؛ فعادةً ما تلجأ الدول للبحث عن الوسائل السلمية للوصول إلى حلٍ يُرضي كافة أطراف النزاع أو طرفيه، وأحياناً تفشل هذه الجهود، ويتجه أطراف النزاع إلى المزيد من التصعيد. ومن هنا، تعددت النظريات التي تناولت الردع، وتنوعت الأدوات المستخدمة في تنفيذه. فالدول الكبرى مثلاً؛ تحرص على استخدامه ضمن إستراتيجياتها بهدف المحافظة على استمرار تفوقها وهيمنتها. وقد برزت نظرية الردع كإحدى النظريات التي استخدمت خلال الحرب الباردة- وما بعدها- لمنع الخصم تهديد مصالح الطرف الآخر. من هذا المنطلق، تناولت الدراسة مفهوم الردع كمصطلح ونظرية، مع تسليط الضوء على نظرية الردع في العلاقات الدولية، وذلك من خلال العناصر التالية:

أولاً- مفهوم الردع وتفسيراته

الردع لغةً: عرّف أهل اللغة الردع بأنه: الكف والمنع، فيقال: ردعته عن الشيء ردعاً فارتدع، أي: كففته فكف (الجوهري، ٢٠٠٩، ص. ٤٣٦)، وقيل إن الرادع، هو المانع والزاجر؛ أي ما يردع عن فعل أمراً ما، فنقول: عقوبة رادعة، وقانون رادع، ورادع أخلاقي، ورادع ديني، ويقال أيضاً: الإجرام بحاجة إلى رادع (المنجد، ٢٠٠١، ص. ٤٥٤)، أي أن المقصود بالردع عموماً هو المنع. **والردع اصطلاحاً:** يعني الامتناع عن الاعتداء خوفاً من عاقبة الرد التي ستكون في نتائجها أقوى وأبلغ أثراً، ويحتاج الردع إلى قوةٍ ماديةٍ ملموسةٍ ممثلة في الأفراد والعدد والعتاد، كما يحتاج إلى قوةٍ معنوية محسوسة، متمثلة في الشجاعة والإقدام والصبر والمثابرة والمهارة والحنكة والدهاء (الخولي، ٢٠٢٠، ص. ٣٠). ويُعّرف الردع في الفقه الإستراتيجي؛ بأنه: «نمط وقائي يهدف إلى منع أي عدوٍ محتملٍ من التحرك عسكرياً، أو التهديد بالانتقام الذي يُمثل في نتائجه المادية المتوقعة خطراً قياساً بالأهداف السياسية التي يرغب هذا العدو في تحقيقها من مبادرته العدوانية» (دورتي، وبالستغرام، ١٩٨٥, ص. ٢٤٥).

وقد أشار القرآن الكريم لضرورة امتلاك القوة، بما يساهم في ردع المعتدين، فقال تعالى: «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم». وكلمة «ترهبون» هنا تحمل معنى الردع بشكلٍ واضحٍ. فإذا شعر الآخرون بأن لدى المسلمين منَعةً وقوةً؛ قد يدفع ذلك العدو للتراجع عن استهدافهم، لأن ذلك سيكون مكلفاً للعدو، وبالتالي ستردعهم هذه الرهبة عن البدء بالعدوان (الشهابي، ٢٠٢٣، ص. ٢٣). لذلك، جاء في القول المأثور: إن الله يزعُ بالسلطان ما لا يزع بُالقرآن؛ أي أن قوة السلطان وسطوته تجعل المذنب والمخالف يخشاه أكثر من خشيته وخوفه من العقوبة التي نص عليها القرآن الكريم.

نظرية الردع في العلاقات الدولية: تُعد نظرية الردع من الخطط التي تُبنى على فرضية تهديد الخصم بالخسائر التي قد تلحق به إذا ما أقدم على القيام بأعمالٍ تضر بأمن الدولة الرادعة، وتلجأ الدولة الرادعة لعدة وسائل لتثني الخصم عن تهديد مصالحها أو التسبب في نشوب حرب بينهما. إن فكرة الردع هي فكرة قديمة، وقيل: «إذا كنت تريد السلام، فعليك التجهز للحرب» فالقلاع الرومانية مثلاً، وخط ماجينو الفرنسي الدفاعي، وما قاله ليوني بأن: «إثبات القوة كي لا يكون ثمة حاجةً لاستعمالها». إن هذه الأدلة تؤكد بأن استراتيجي عصر (ما قبل النووي) كانوا يطبقون فكرة الردع. فقد كان الردع موجوداً على الرغم من أن مفهومه يُعد من المفاهيم الحديثة، وذلك لأن «الردع النووي» هو من الأسلحة غير التقليدية، مع أنه يلعب، مثل الأسلحة الباقية دوراً سياساً وعسكرياً، فإن دوره الأساسي يقوم -وهنا تبرز جديته واختلافه مع الأسلحة التقليدية- في وجوده، وليس في استخدامه (العقابي، ٢٠١٠، ص. ٢٢١). وتتراوح أساليب القيام بذلك، من استخدام القوة، إلى استخدام الوسائل الدبلوماسية.

مارست الإمبراطوريات القديمة هذه النظرية وطبقتها في سياستها الخارجية، فقد أورد المؤرخ والفيلسوف ريجيرد «بأن الإغريق اتبعوا هذه الخطط في الصراع بين الأثينيين والإسبارطيين»، وأكد ذلك المؤرخ الإغريقي «ثوقيديدس» بالقول: «عندما يكون هناك خوف متبادل، يفكر الرجال مرتين قبل أن يهاجموا بعضهم البعض» (Lebow, 2018). لذلك كان القادة العسكريين في الإمبراطورية الرومانية يقولون: «إذا رغبت في السلم فاستعد للحرب» (عبد الحق، ٢٠١٩، ص. ٢٧٠).

لم يقتصر استخدام هذا المصطلح عند الإغريق فحسب، بل استخدمه الصينيون القدامى، فقد ذكر «سون أتزو» عام ٥١٢ ق.م في كتابه «فن الحروب»: «إن هزيمة العدو دون قتال تتطلب مهارةً أكبر من المهارة المطلوبة لتحقيق النصر في ميدان المعركة» (Tuz, 1910, p. 10) وفي إطار هذا التفسير، يعتقد «أتزو»: أن القتال والانتصار في جميع المعارك لا يعد مهارةً، فالمهارة تتمثل في كيفية كسر إرادة العدو دون الدخول معه في قتال، والاحتفاظ بجاسوس في الداخل يعادل جيش بأكمله (Tuz, 1910, p. 172)، أي إذا نجحت الدولة في كسر رغبة خصومها في الحرب، فهو يعد انتصاراً يفوق في مكاسبه خوض الحرب والانتصار فيها. وبذلك فهو يركز على المناورة أكثر من قوة النيران، والمناورة تتضمن أساليب سياسية ودبلوماسية، وبالتالي فإن «أتزو» يفضل أن يهزم القائد العسكري خصمه دون اللجوء إلى القتال (Gartzke, 2014, p. 9)، بمعنى آخر، أن القادة القدماء كانوا مدركين خطورة الحرب بأبعادها السياسية والعسكرية، وأهمية المناورة والدبلوماسية في اقناع الخصم بعدم الانجرار وراء الحرب، لما لها من تداعيات عميقة وخطيرة على كلا الطرفين. أما «نيقولا ميكافيللي» فقد ذكر في كتابه «فن الحرب»: «إن الحروب أصابت الأمراء بالفقر، تماماً كما أصابت المهزومين به أيضاً» (ميكافيللي، ٢٠١٥، ص. ٢٠)، وهي إشارة عن حجم الخسائر الكبيرة التي تلحق بالمعتدي والمعتدى عليه بسبب الحرب، فتجنب الحرب، وعدم الانجرار وراءها دون حساب قيمة الربح والخسارة، يوصل المهزوم إلى معادلة صفرية.

مُورست نظرية الردع أيضاً في القرن التاسع عشر الميلادي، وقد وصف «كارل كلاوفيتز» مفهوم إحالة الخصم بالخطر الذي لا يهيمن على القائد من خلال تهديده فقط، بل من خلال تهديد كافة من معه فيما يملك (The Carter Center, 2020)، كما استعمل الأميرال «ألفريد ماهان» مصطلح الردع عام ١٨٩٥م مراتٍ عدة في تفسيره لنظرية الحصار البحري، وكان يُفهم منه؛ استعمال القوات اللازمة والضرورية في المكان المناسب، والتي من شأنها أن تغير اتجاه الإجراءات العسكرية المتخذة من طرف الخصم (لزهر، ٢٠٢٠، ص. ٢٤٥).

وتحدث الخبير البحري البريطاني «جوليان ليب» عن القوة الرادعة، ونصح المارشال الفرنسي «فيليب بيتان» -خلال الحرب العالمية الأولى- بضرورة إعداد قوة جوية مستقلة قادرة على تهديد ألمانيا بقنبلة ردعية، وخلال الحرب العالمية الثانية؛ قررت الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز قدراتها الردعية عبر نقل الأسطول الأمريكي إلى ولاية هاواي ليكون قريباً من اليابان بهدف ردعها، وبالفعل استخدمت الولايات المتحدة الردع بإلقاء القنبلة الذرية على مدينتي «هيروشيما وناغازاكي»، وأجبرت اليابان على الاستسلام (عبد الحق، ٢٠١٩، ص. ٢٧٠).

وفي إطار هذه النظرية، فسّر وزير الدفاع الأمريكي الأسبق «أشتون كارتر» الخوف الناتج من الردع، بأنه: «يحتوي على كلمة الإرهاب، وهذا يعني القيام بإرهاب شخص ما كي لا يقوم بفعل شيء لا ترغب بأن يقوم به من خلال العواقب التي قد تترتب على قيامه بهذا العمل. وبالتالي، فهو يجني نتائج ما قام به» (The Carter Center, 2020)، وهذا يعني؛ أن القدرة على إقناع الخصم بعدم اتخاذ قرار؛ قد تؤدي إلى استخدام القوة ضده، وفي حال اتخذ القرار بالمواجهة فإن الخسارة التي سوف يجنيها من وراء هذا الفعل تفوق المكاسب. ويصف قائد الجيوش الأمريكية الحالي الجنرال «مارك ميلي» الردع، بأنه: «أحد أهم عناصر الردع؛ هو: التأكد من أن خصمك يعرف أن تكلفة هذا العمل تتجاوز المنفعة» (مجدوبي، ٢٠٢٣، ص. ١٠).

وعرّف رئيس المخابرات المصرية الأسبق «أمين هويدي» الردع بأنه: «منع الأطراف من اللجوء إلى القوة، أو فن عدم استخدام القوة بالرغم من وجودها، أو فن تجنب القتال» (هويدي، ١٩٨٣، ص. ٣٢). ويفسر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق «هنري كيسنجر» الردع بأنه: «يستلزم تركيبة قوة، وإرادة لاستعمالها، وتقدير المعتدي مادياً، فالردع هو مادةً لهذه العوامل، وليس مقداراً، فإذا لم يتوفر عامل من هذه العوامل، فإن الردع يفشل»، في حين يفسره الجنرال الفرنسي «لوسيان بواريه» بأنه: «استراتيجية تقوم على اتصال ندّين، يسعى كلٌ منها لإظهار القوة، والآثار التي قد تترتب عليها حال استخدامها» (لزهر، ٢٠٢٠، ص. ٢٤٩). فالردع في تفسير «بواريه»: «يعتبر نمطاً وقائياً لاستراتيجية غير الممكن، عن طريق استهداف تغيير سلوك الطرف الآخر بإقناعه بعقلانية الحركة التي ينوي القيام بها.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أصبحت الولايات المتحدة في وضعٍ يؤهلها لإعادة تأهيل العالم وفق رؤيتها، وهذا ما أكده «هنري كيسنجر»: «أدت نتائج الحرب العالمية الثانية أن تصبح أمريكا مؤهلةً لإعادة صب العالم بأسره وفق القالب الأمريكي» (علي، ٢٠٠٩، ص. ٥). وقد استند كيسنجر على التفوق الأمريكي العسكري (امتلاك الأسلحة النووية) والاقتصادي (إعادة إعمار أوروبا) معتقداً أن هذا التفوق سيساهم في هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي، لكن وجود الاتحاد السوفيتي -القوة الموازية- شّكل عائقاً أمام الطموح الأمريكي في السيطرة على العالم وقيادته وقتئذٍ (Jervis, 2003, p. 83). وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي زال ما كان يحد من الهيمنة الأمريكية لتعود هذه الفكرة من جديد بعد انتهاء العوامل المسببة. وفي ضوء هذه التفسيرات، يمكن تعريف الردع بأنه: مفهوم سياسي يبحث في الوسائل الكفيلة بمنع الخصم من البدء بهجومه خوفاً من الرد عليه بطريقة تسبب له خسائر فادحة على كافة المستويات.

اجمالاً، إن الردع يعني تقديم أدلة للعدو لا يمكن إخفاؤها عن توفر المقدرة الثأرية التي تكفل معاقبته بشدة عن أي محاولةٍ من جانبه لإثارة الحرب لتحقيق مكاسب معينة على حساب الدولة الرادعة، وبالتالي، فإن الردع يمتلك أبعاداً سيكولوجيةً بالأساس مرتبطة بشخصية صانع القرار ومحيطه، ولا يمكن تحقيقها إلا عبر أسلوب التهديد، الذي لا بد أن يرافقه دليل مرئي، وتصميم يؤكد ترجمة هذا التهديد إلى واقعٍ عملي، وفعل مادي. وليس بالضرورة أن يصل الردع إلى مستوى استخدام القوة، وإنما قد يُرّكز بالأساس على حشد عناصر القوة والتلويح بها. لذلك، فإن الردع هو تهديد جدي، وعلى الخصم أن يأخذه بعين الاعتبار. وقد أخذ الردع أهميته في وقتنا الراهن، بسبب وجود السلاح النووي، وهو ما يعرف بـ«الردع النووي» في ظل التطور الكيفي والكمي في إنتاج هذا النوع من الأسلحة.

ثانياً: مفهوم الاستراتيجية وتفسيراتها

تعدد وتباين مفهوم الاستراتيجية تبعاً لتطورها عبر المراحل الزمنية المختلفة، وطبقاً لأفكار ومعتقدات المفكرين. وفي ضوء هذا التباين تتناول الدراسة في هذا القسم مفهوم الاستراتيجية لغةً واصطلاحاً، مع إجراء مقاربة بين مدارس الفكر الإستراتيجي الصيني والأمريكي المتعلقة بالردع.

الاستراتيجية لغةً: وجد مصطلح الاستراتيجية في العديد من اللغات الأوروبية بشقيها، الإغريقي واللاتيني؛ فعلى سبيل المثال: تجد في الألمانية «Strategie»، وفي الروسية «Strategija»، وفي الهنغارية «Strategi»...إلخ، والثابت أن لفظ الاستراتيجية مشتق أساساً من اللغة الإغريقية؛ وهي كمفردة «Strato»، تعني الجيش، وكمفهوم «Strategos» تعني فن القيادة، وتشير إلى الخدعة القتالية عندما تشتق من المصطلح «Strategem»، وقد نقلها الرومان عن الإغريق من خلال كتابات القائد الروماني «سيكستوس» عام ١٠٠ ق.م، مستفيدين من عمليات المخادعة والمراوغة العسكرية التي استخدمتها سيكستوس وقادته العسكريين في معاركهم ضد أعدائهم. أما في اللغة الإنجليزية فقد استخدم لفظ الاستراتيجية لأول مرة عام ١٦٨٨م، وفي اللغة الفرنسية استخدمت عام ١٧٨٩م، أما العرب والمسلمون فقد وظفوا هذا المصطلح للدلالة على الفروسية والاقتتال، كما عّربت دولٍ أخرى أصل المصطلح باللغة الأجنبية ليصبح الاستراتيجية، ودول أخرى استخدمت مصطلح «السوق» لتعني فن تحريك الجيوش وإدارة المعارك، ومصطلح التعبئة ليقابل مصطلح التكتيك (الكبيسي، ٢٠١٠، ص. ٦). **والاستراتيجية اصطلاحاً:** وتأثر مفهوم الاستراتيجية -أسوةً بالمصطلحات الأخرى في مجال العلوم الاجتماعية عبر المراحل الزمنية والمكانية- بعمليات التطوير التحديث، ولم يستقر المصلح على حالٍ واحدةٍ، فقد تباينت تعريفات المفكرين والسياسيين والعسكريين من المدرستين الشرقية والغربية، وكذلك المفكرين العرب.

فعلى مستوى المدرسة الشرقية؛ عرفها الزعيم الروسي «فلاديمير لينين» بأنها: «التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للخصم للضربة المميتة بأن تكون سهلةً وممكنةً»، في حين عرفها الزعيم الصيني «ما وتسي تونغ» بأنها «دراسة قوانين الوضع الكلي للحرب» (باسط، ٢٠١٦، ص. ٢٤)، أما على مستوى المدرسة الغربية؛ فقد عرفها «كلازويتر» بأنها: «فن الاستخدام في المعارك، كوسيلة للكسب أو الوصول إلى هدف الحرب» (باسط، ٢٠١٤، ص ص. ٢٢-٢٣). أما «فون درغولتر»، فقد عرفها بأنها: «التدابير الواسعة التي تستخدم في تحريك القوات إلى الجهة الحاسمة في أكثر الظروف ملاءمة، ويمكن أن يُسمى علم القيادة» (وادي، ٢٠١٣)، في حين عرفها «هاليدل هارت»، بأنها: «توظيف المعارك كوسيلة لتحقيق الهدف من الحرب» (الساعدي، ٢٠١٣، ص. ١١٢)، وعرفها «ريمون آرون» بأنها: «قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية، أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى، على أن تكون الاستراتيجية والدبلوماسية تابعين للسياسية» (وادي، ٢٠١٣). أما هيئة أركان الحرب للقوات المسلحة الأمريكية، فقد أعطت تعريفاً للاستراتيجية عام ١٩٥٩م بأنها: «فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة، بغرض تحقيق أهداف السياسة القومية عن طريق القول أو التهديد باستخدامه» (الكبيسي، ٢٠١٠، ص. ٩).

اجمالاً، ارتبط مصطلح الاستراتيجية بالحروب العسكرية، ومع تطور العلوم الاجتماعية، ما صاحبها من تطوراتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ وعلميةٍ وتكنولوجيةٍ، وديموغرافيةٍ... إلخ، برزت قضايا جديدة كالجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب، ومشاكل البيئة، والمرأة، والصراعات الإثنية وغيرها من القضايا والتحديات العالمية، التي استوجبت بلورة إستراتيجيات تتماشى وتتناغم مع طبيعة التحديات والظواهر المستجدة، ولعل ذلك ما ساهم في تعدد وتباين وبروز تعريفات جديدة للاستراتيجية.

مقاربة بين مدارس الفكر الإستراتيجي الصيني والأمريكي

أولاً- المدرسة الصينية: مثّلت أفكار «سون تزو» الإطار الفكري والفلسفي الضابط للمدرسة الصينية، التي نظّر لها في كتابه: «فن الحرب»، وهو بمثابة الأرضية الممهدة لظهور هذه المدرسة، لما يحتويه من مبادئ الحرب. كما أن أفكار وأطروحات «ما وتسي تونغ» كانت لها إسهاماتٍ كبيرةٍ في تطور المدرسة الصينية، حيث حاول تونغ أن يؤسس لحرب العصابات بطريقة علمية، وهو صاحب شعار «محاصرة المدينة عن طريق الأرياف» (زروقة، ٢٠١٦، ص. ٢١). ويمكن أن نجمل أفكار المدرسة الصينية الاستراتيجية في عدة نقاط (غاني، ١٩٩٧، ص. ١٧١):

- الاستراتيجية توضع في أوقات السلم لتنفذ في أوقات الحرب.
- هدف الاستراتيجية يجب أن يُبنى على الجانب الجغرافي ومناطق النفوذ.
- العمل الإستراتيجي ينطلق من المحيط إلى المركز.
- اعتمد منطق التفكير الإستراتيجي الصيني على نوع من الفصل بين المناطق الأكثر اقتراباً من حدود الصين، وتلك التي تتميز ببعدها الجغرافي من حيث دلالاتها المرتبطة بمفاهيم الأمن الوطني ومدركاته.
- تعتمد الاستراتيجية الصينية على إقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع الدول المحيطة بها، ففي ظل ظروف الحرب الباردة أصبح الواقع يحتم على الصين أن تجعل من أولوياتها الاستراتيجية تطوير علاقات تعاون أمني ثنائي، وعلاقات جوار مع الدول القريبة.
- تجنب أي نزاعاتٍ حدوديةٍ مسلحة مع الدول المجاورة بغية التفرغ لمشكلات تعدها القيادة الصينية أكثر إلحاحاً كمشكلة تايوان، وتوطيد أقدام الوجود الصيني من بحر الصين الشرقي والجنوبي، ومعالجة حقوق التنقيب عن النفط في المناطق البحرية المتنازع عليها هناك.

ثانياً- المدرسة الأمريكية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى نهاية مرحلة الحرب الباردة، كانت الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفيتي قائمة على مبدأين، هما (زروقة، ٢٠١٦، ص. ٢٩):

- احتواء المجال الجيوبولتيكي الشيوعي.
- ردع القوة السوفييتية التقليدية والنووية.

بيد أن انهيار الاتحاد السوفيتي، أنتج فراغ إستراتيجي لبناء تصور للمستقبل، مما دفع مستشارة الأمن القومي الأمريكي آنذاك «كوندوليزا رايس» بالقول: «إن الولايات المتحدة الأمريكية تجد صعوبةً فائقةً في تحديد مصلحتها القومية، في غياب القوة السوفيتية» (Lemann , 2002, p. 44). لذلك، نسمي فترة التسعينيات «بفترة الحيرة الاستراتيجية، أو اللايقين الإستراتيجي»، كما عبر عنها البعض الآخر بالأزمة التي يواجهها الغرب في عقيدته العسكرية والاستراتيجية بعد زوال الاتحاد السوفيتي (عنتر، ٢٠٠٢، ص. ٨٩)، وهو ما جعل مستشار الرئيس السوفيتي السابق غورباتشوف «جورجي اباتوف» يقول لأحد المسؤولين الأمريكيين عند نهاية الحرب الباردة: «سوف نُشكل لكم مشكلةً كبيرةً، فنحن نجردكم من العدو» (نقرش، ٢٠٠٢، ص. ١١). وتجدر الإشارة إلى أفكار «موئيل هنتنغتون» في استحالة توجيه المصالح الأمريكية، ووضع استراتيجية متماسكة في غياب العدو، كما قال في نفس السياق «جاك اتالي»: «إن إدارة بيل كلينتون تريد أن تفرض حلولاً مؤقتةً، لا ترتكز إلى رؤية استراتيجية متماسكة» (زروقة، ٢٠١٦، ص. ٢٩).

أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م والتحول في الفكر الإستراتيجي الأمريكي

مع وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وما ترتب عليها من تداعياتٍ من تغيراتٍ في أشكال التهديد الذي لم يعد يحمل صفة العدو الخارجي المباشر مثلما كان عليه الأمر طوال مرحلة الحرب الباردة، حيث أصبح التهديد داخلياً، فقد كان من الضروري أن تُصاغ استراتيجية جديدة تتلاءم مع طبيعة هذه المتغيرات. ويمكن رصد معالم التوجه الأمريكي على أساس مقاربتين لا يجب النظر لهما باعتبارهما منفصلتين، ففي أحيانٍ كثيرةٍ كانت الأمور تسير بنوع من التقاطع بإحداث المزاوجة في التطبيق لتحقيق أكبر قدر من الأهداف، وربما هذا هو الجانب الحركي في الاستراتيجية الأمريكية (زروقة، ٢٠١٦، ص. ٣٠):

المقاربة الاستراتيجية: ويعبر عنها في وثيقة «استراتيجية الأمن القومي» الشاملة والمرتبطة بالمرحلة المباشرة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م، وحالة الدعم الدولي غير المحدود الذي حظيت به الولايات المتحدة في حربها على «الإرهاب». وقد جاءت هذه المقاربة في سياق التكيّف مع الأشكال الجديدة للتهديد الأمني، ومن تجلياتها على أرض الواقع؛ نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في توطين تواجدها العسكري المباشر في بعض المناطق؛ كأفغانستان والعراق، والغير مباشر من خلال تعزيز قواعدها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط.

المقاربة الفكرية: ويُعبر عنها بـ«الاستراتيجية الصغرى»، وهي ملازمة للمرحلة الأولى، ونابعة أساساً من الرؤية الأمريكية للفضاء الدولي باعتباره يعيش حالة من الفراغ الإستراتيجي التي تقود إلى وضعٍ أمني مضطرب يشكل تهديداً أمنياً للحضارة الغربية عموماً، وللولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص. عموماً، في ضوء هاتين الإستراتيجيتين، من الواضح أن الصين والولايات المتحدة تسعيان إلى تطوير قدراتهما العسكرية والأمنية وتطوير استراتيجياتهما بهدف الحفاظ على أمنهما القومي من ناحية، وتوسيع مناطق نفوذهما في مناطق جديدة في العالم من ناحيةٍ أخرى.

نماذج تطبيقية لنظرية الردع الأمريكي

مارست الولايات المتحدة نظرية الردع تجاه العديد من الدول، منذ النصف الثاني من القرن العشرين، ولا تزال هذه النظرية تمارس حتى وقتنا الراهن، وتهدف من ورائها إلى ردع خصومها، دون الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة، وقد تنوعت استراتيجيات الردع الأمريكي ما بين الاقتصادي العسكري، ويمكن استعراض نماذج من الردع الأمريكي، وذلك على النحو التالي:

أولاً-الردع الاقتصادي: حظي مفهوم الردع الاقتصادي باهتمام خاص في نظريات العلاقات الدولية، انطلاقاً من أهميته كأداة شائعة الاستخدام من قِبَل كيانات المجتمع الدولي لتغيير المواقف السياسية للدول المخالفة للأعراف والقوانين الدولية. ويشير المفهوم العام للردع الاقتصادي: بأنه عبارة عن جهود وسياسات تهدف لإجبار دولةٍ ما على تعديل سلوكها السياسي أو العسكري، بيد أن هناك قلقاً متنامياً بشأن نجاحها كأداة رادعة، فلا توجد أي إحصائيات مبنية على اختبارات عملية حول فاعلية العقوبات الاقتصادية، وظهر هذا النمط من العقوبات بعد الحرب العالمية الثانية؛ كإحدى أدوات السياسة الخارجية الفاعلة، وكبديل عن الحل العسكري ضد دول معينة، أو خوض حروب ضدها، ومن ثم فهي قلصت من فرص اندلاع الحروب والمواجهات العسكرية. على اعتبار أن التدخل العسكري سيكون مكلفاً (المساح، ٢٠٢٣، ص ص. ٣-٤).

تعددت أشكال الردع التي مارستها الولايات المتحدة بحق الدول المناهضة لها، وتنوعت لتشمل العقوبات الاقتصادية والعسكرية والسياسية.. إلخ. وارتبط الردع الاقتصادي على مر التاريخ الأمريكي الحديث بالحرب، واعتبر أداة فعالة من أدوات الردع بوصفها مرحلةً مبكرةً من الحرب، قد انتهت بعضها بالنجاح وبعضها بالفشل، ويمكن استعراض الردع الاقتصادي الذي مارسته الولايات المتحدة تجاه هذه الدول على النحو التالي:

الردع الاقتصادي الأمريكي ضد كوبا: فرضت الولايات المتحدة عام ١٩٥٩م، سلسلة من العقوبات اعتبرت هي الأطول في التاريخ، عندما فرضت حظراً على توريد السلاح إلى الحكومة الكوبية بعد الثورة التي قادها «فيدل كاسترو»، ضد حكومة «باتيستا» الموالية لها، واصطفافه التدريجي مع الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة (Schneir, 1981, p. 451).

العقوبات الاقتصادية الأمريكية على فنزويلا: هدفت هذه العقوبات لتدمير صناعة النفط الفنزويلية والاضرار بالنظام الحاكم المعادي لها على مدار العقود الماضية، حيث ساهمت بشكلٍ كبيرٍ في تأجيج الكارثة الإنسانية فيها. وتتعلق مجمل هذه العقوبات، بعدم تعاون فنزويلا في جهود مكافحة المخدرات والإرهاب، وقد طالت هذه العقوبات عام ٢٠٠٥م ٢٢ شخصية لها صلات بالحكومة الفنزويلية، و٢٧ شركة. وفي العام ٢٠٠٦م، اتخذ وزير الخارجية الأمريكي قراراً سنوياً صنف فيه فنزويلا بالدولة الغير متعاونة مع الجهود الأمريكية لمكافحة الإرهاب، ونتج عن هذا القرار حظر جميع مبيعات الأسلحة الأمريكية، كما فُرض حظراً على أشخاص، ووكالتين للسفر بحجة دعمهما حزب الله اللبناني (لامه، ٢٠٢٣، ص. ٤٤٤). ساهمت العقوبات في هجرة أكثر من ٧ ملايين فنزويلي اعتباراً من عام ٢٠١٩م، بسبب تدهور الأوضاع المعيشية، وزيادة الفقر (Lopez, 2019, p. 9). وفي إطار هذه العقوبات؛ لفتت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية أن إدارة الرئيس الأسبق «باراك أوباما» سعت إلى تقليص نفوذ فنزويلا في المنطقة، وفرضت عقوبات على المسؤولين الفنزويليين، وضغطت على دول الكاريبي لتحويل وارداتها من المنتجات البترولية بهدف تدمير الاقتصاد الفنزويلي، ونفذت في عهد الرئيس «دونالد ترامب» هجوماً اقتصادياً ضد فنزويلا بدأ بفرض عقوبات اقتصادية على مؤسساتها المالية، ثم عقوبات اقتصادية خانقة ضد شركة النفط الحكومية، وقد أدت هذه العقوبات -حسب المجلة- إلى مقتل أكثر من ٤٠ ألف فنزويلي بين عامي ٢٠١٧-٢٠١٨م (Kirschner, 2021).

العقوبات الاقتصادية على العراق: تعرّض العراق لأسوأ أدوات الردع الأمريكي الاقتصادي بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٣م بعد غزوه للكويت، حيث كانت العقوبات شاملةً وقاسيةً، وكانت تهدف للسيطرة على النفط العراقي، كثاني احتياطي نفطي في العالم الذي يبلغ حجمه حوالي ١١٢ مليار برميل، مما سيغير من المعادلة النفطية العالمية، وكذلك تأمين مصادر النفط الذي تتزايد حاجة الولايات المتحدة لاستيراده مع قرب نضوب احتياطاتها النفطية. وقد أدت هذه العقوبات في نهاية المطاف إلى احتلاله عسكرياً في آذار/مارس ٢٠٠٣م (سرور، ٢٠١٠، ص. ٦٦).

العقوبات على سورية: تعود هذه العقوبات لعام ١٩٧٩م، عندما صنفت الولايات المتحدة سورية «كدولةٍ راعيةٍ للإرهاب». وكرد على الأنشطة السورية في لبنان، وبرنامج أسلحة الدمار الشامل الخاص بسورية طبقاً للادعاء الأمريكي، وفي العام ٢٠٠٤م تعرضت سورية لسلسلة من العقوبات الأمريكية شملت قيوداً على المساعدات الحكومية الأمريكية، وحظر توريد الأسلحة، كما فرضت عقوبات شملت عدداً من المسؤولين والمؤسسات السورية التي تتهمها الولايات المتحدة بالتورط في أعمال عدائية، وبعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م صنفت سورية ضمن «محور الشر»، وبموجب هذا التصنيف؛ ازدادت قساوة العقوبات لتشمل فرض إجراءات مراقبة قصوى على المصارف الأمريكية فيما يتعلق بالمعاملات الخاصة بالحكومة السورية. ازدادت العقوبات شدةً في عهد الرئيس «بوش الابن» وكان أشهرها «قانون محاسبة سورية» عام ٢٠٠٤م، الذي فرض قيوداً صارمة على تصدير معظم السلع الأمريكية لسورية باستثناء المواد الغذائية والأدوية، كما شمل القانون فرض حظراً على شركات النقل الجوي ومنعها من السفر إلى الولايات المتحدة، وكذلك ضد مسؤولين سوريين (The Carter Center, 2020, p. 7). ومنذ اندلاع الاحتجاجات في سورية عام ٢٠١١م، توسعت دائرة العقوبات الأمريكية على سورية، لتشمل أشخاص وشركات ومؤسسات ذات صلة بالحكومة السورية، فخلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٩م أضافت الولايات المتحدة عقوبات شاملة، توجت بقرار الكونغرس الأمريكي أواخر العام ٢٠١٩م «بقانون قيصر» لحماية المدنيين السوريين، وبموجبه أضيفت عقوبات جديدة على سورية، شملت مزيداً

مـن الأعمـال التجاريـة، وأصبـح القانـون سـاري المفعـول منـد حزيران/يونيـو ٢٠٢٠م، وقـد نتـج عـن مجمـل هـذه العقوبـات أثـاراً اقتصاديـةً وصحيـةً وإنسـانيةً خطيـرة، قيـدت التنميـة فـي سـورية بشـكلٍ عـام (Leclerc , 2023, pp. 3-5).

العقوبـات الاقتصاديـة ضـد كوريـا الشـمالية: وهـي محاولـة لردعهـا عـن الاسـتمرار فـي تجاربهـا النوويـة والصاروخيـة، حيـث أثـرت هـذه العقوبـات بشـكلٍ سـلبي علـى الأوضـاع المعيشـية فيهـا. ووفقـاً لتقريـر مؤشـر الخطـورة الـذي أعـده مشـروع تقييـم القـدرات (ACAPS) فـي جنيـف، تواجـه كوريـا الشـمالية مسـتوى مرتفعـاً مـن حـدة الأزمـات الإنسـانية. فالعقوبـات الأمريكيـة قيـدت اسـتيراد كوريـا الشـمالية للسـلع الإنسـانية، وأثـرت علـى وصولهـا للكوريين، وصنفـت كوريـا الشـمالية مـن بيـن الـدول التـي تعانـي مـن قيـود عاليـة فـي وصـول المسـاعدات الإنسـانية، وانعـدام الأمـن الغذائـي، ومحدوديـة الوصـول إلـى الخدمـات الأساسـية، كالرعايـة الصحيـة، والميـاه النظيفـة، وتركـت أكثـر مـن ١٠ ملاييـن شـخص فـي حاجـة إلـى المسـاعدات الإنسـانية (لامـه، ٢٠٢٣، ص. ٤٤١).

العقوبـات ضـد إيـران: تُعـد إيـران مثـالاً علـى شـدة وقسـاوة العقوبـات الأمريكيـة، فقـد عانـت مـن بلـوغ الأزمـة الاقتصاديـة مسـتوى غيـر مسـبوق، فالتضخـم وتدنـي العملـة أمـام الـدولار، ومـا أفرزتـه مـن تداعياتٍ خطيرةٍ علـى المسـتوى الداخلـي والخارجـي، وأجبرتهـا علـى الدخـول فـي مفاوضـات مـع الاتحـاد الأوروبـي وروسـيا والصيـن لتفكيـك برنامجهـا النـووي، وأنتجـت المفاوضـات اتفاقـاً لمـدة ١٠ سـنوات عـام ٢٠١٥م مـع الـدول ٥+١ للقيـام بتفكيـك برنامجهـا النـووي -قبـل انسـحاب إدارة ترامـب منـه عـام ٢٠١٨م- وقـد دفعـت هـذه العقوبـات رئيـس لجنـة التربيـة والتعليـم فـي البرلمـان الإيرانـي «حميـد رضـا» إلـى التصريـح: «بـأن مـا يقـارب ٤٠ مليـون إيرانـي باتـوا اليـوم فـي حاجـة إلـى تلقـي مسـاعدات ماليـة عاجلـة» (Iran International , 2021). مـا أدى إلـى تقلـص الناتـج المحلـي الإجمالـي الإيرانـي بمـا يقـدر بـ ٨,٤٪ فـي عـام ٢٠١٨م، وانكمـش إجمالـي الناتـج بنسـبة ٥,٩٪ عـام ٢٠١٩م -وفقـاً لصنـدوق النقـد الدولـي-، وارتفـع معـدل البطالـة مـن ٥,١٤٪ عـام ٢٠١٨م، إلـى ٨,١٦٪ عام ٢٠١٩م (حجازيـن، ٢٠٢١، ص. ١٢٢).

العقوبـات الاقتصاديـة الأمريكيـة علـى روسـيا: خاصـةً بعـد ضـم الأخيـرة لشـبه جزيـرة القـرم فـي ١٨ أذار/مـارس ٢٠١٤م، حيـث فرضـت عقوبـات اقتصاديـة شـديدةً وقاسـيةً علـى روسـيا شـملت؛ أفـراداً مـن الحكومـة الروسـية، ورجـال أعمـال مرتبطيـن بهـا، وحظـراً تجاريـاً علـى قطاعـات مختلفـة فـي مجـال الاسـتيراد والتصديـر، وبنـوكاً روسـية، وتصديـر التكنولوجيـا، ووصـل عـدد العقوبـات إلـى ٢٦٩٥ عقوبـة (Castellum.AI , 2023).

التدخـل العسـكري الـروسي في أوكرانيـا، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢م: مارسـت الولايـات المتحدة إجـراءاتٍ قويـةٍ مـن الـردع الاقتصادي ذو التأثـر المتشـابك والكبيـر علـى الاقتصـاد الروسـي؛ شـملت عـدة قطاعـات سياسـية واقتصاديـة وثقافيـة ورياضيـة، حتـى وصلـت إلـى «الخيـار النـووي» الاقتصادي، وفصـل بنـوك روسـية مـن نظـام «SWIFT»، وعقوبـات علـى البنـك المركـزي الروسـي، وتجميـد أرصـدة وأصـول ماليـة روسـية فـي الخـارج (المسـاح، ٢٠٢٣، ص. ٤)، كمحاولـة لعـزلها ومعاقبتهـا علـى قرارهـا بغـزو أوكرانيـا. وأصبحـت روسـيا هدفـاً لنحـو ١٤,٨٨٧ عقوبـة جديـدة بدايـةً مـن ٢٤ شـباط/فبراير ٢٠٢٢م، وبذلـك تصبـح روسـيا فـي مقدمـة الـدول المتلقيـة للعقوبـات متجاوزة بذلـك إيـران وكوريـا الشـمالية (Castellum.AI , 2023). وتعـد هـذه العقوبـات الأسـوأ والأوسـع علـى الإطـلاق علـى روسـيا، وتهـدف لردعهـا، والضغـط عليهـا للانسـحاب مـن أوكرانيـا، وكذلـك إلحـاق أكبـر قـدرٍ مـن الضـرر بالاقتصـاد الروسـي.

ثانيـاً- الـردع العسـكري: يتمثـل فـي الإجـراءات الدفاعيـة التـي تهـدف بالأسـاس لمنـع حـدوث عمـل عدائـي ضـد دولـةٍ مـا، وتجنـب حـدوث حـرب، واختيـار القـوة عـن طريـق التهديـد والتلويـح المسـتمر بهـا. وفـي هـذا الإطـار، يمكـن اسـتعراض نمـاذج مـن الـردع العسـكري الأمريكـي الـذي طبقتـه الولايـات المتحـدة، لإرهـاب الـدول، ومنعهـا مـن تهديـد مصالحهـا الحيويـة فـي العالـم، وذلـك علـى النحـو التالـي:

الوجـود الأمريكـي فـي منطقـة الخليـج العربـي: تشـكيل «قـوة المهـام ٥٩» التـي أعلنـت عنهـا القيـادة المركزيـة للقـوات البحريـة الأمريكيـة فـي منطقـة الخليـج العربـي فـي ٩ أيلول/سـبتمبر ٢٠٢١م، بقيـادة «مايـكل براسـور»، بهـدف زيـادة قـدرة الأسـطول الأمريكـي الخامـس علـى الـردع، ودمـج الأنظمـة غيـر المأهولـة والـذكاء الاصطناعـي فـي نطـاق عملياتـه. هـذه القـوة سـتكون الأولـى مـن نوعهـا التابعـة للبحريـة الأمريكيـة، تسـتخدم الطائـرات المُسـيّرة وغيرهـا مـن الوسـائل التـي لا تحتـاج إلـى تدخـل العنصـر البشـري، لتحقيـق عـدد مـن الأهـداف باسـتخدام التقنيـات التكنولوجيـة المتقدمـة فـي تلـك القـوة، وتهـدف إلـى تفعيـل الـردع الأمريكـي ضـد إيـران، ومراقبـة أنشـطتها العسـكرية، والمراقبـة المسـتمرة لمنطقـة الخليـج العربـي عبـر تعزيـز القـوة العسـكرية الأمريكيـة البحريـة المُسـيّرة فيهـا (Nadimi, 2021, pp. 2-3).

الوجـود الأمريكـي فـي شـرق الفـرات: وذلـك عبـر بنـاء تشـكيلات عسـكرية مـن المكـون العربـي رداً علـى مخطـط إيرانـي-روسـي يهـدف إلـى اسـتنزاف القـوات الأمريكيـة، ودفعهـا إلـى الخـروج مـن المنطقـة عبـر تشـكيلات يجـري تأسيسـها تحـت اسـم «المقاومـة الشـعبية»، وتهـدف الولايـات المتحـدة مـن هـذه التحـركات، إلـى ردع إيـران بالدرجـة الأولـى، ومـن ثـم روسـيا، وإرسـال رسـالة إليهمـا مفادهـا: أن القـوات الأمريكيـة باقيـة، كمـا تهـدف إلـى اسـتباق التطـورات الإقليميـة المتمثلـة باحتمـالات الانفتـاح التركـي-السـوري، فضـلاً عـن دعـم الموقـف التفاوضـي الأمريكـي مـع إيـران وسـورية، والتضييـق علـى أذرع إيـران الإقليميـة (مركـز الإمـارات للسياسـات، ٢٠٢٣).

الوجـود الأمريكـي فـي بحـر الصيـن الجنوبـي: تمـارس الولايـات المتحـدة الـردع بمفهومـه المتكامـل فـي بحـر الصيـن الجنوبـي ضمـن سلسـلة مـن الإجـراءات العسـكرية والتقنيـة فـي محاولـة لمنـع فـرض النفـوذ العسـكري الصينـي فـي المنطقـة عبـر إثـارة الخلافـات، وتغذيـة النـزاع حـول السـيادة الإقليميـة فـي المنطقـة الحيويـة التـي تفصـل بيـن المحيطيـن الهنـدي والهـادئ، والتـي تعـد معبـراً حيويـاً للتجـارة الدوليـة بقيمـة ٥ تريليـون دولار سـنوياً، مـن خـلال تسـيير دوريـات بحريـة بصـورة شـبه يوميـة، بغـرض تأميـن قـوة إقليميـة واسـعة مناهضـة للنفـوذ العسـكري الصينـي، والحيلولـة دون سـيطرتها علـى تايـوان، وكذلـك مزاحمتهـا فـي بحـر الصيـن الجنوبـي مـن خـلال تنفيـذ دوريـات يوميـة تقـوّض خـط النقـاط التسـعة باعتبارهـا حـداً فاصـلاً لحـدود الصيـن البحريـة، وهـو مـا توفـره خريطـة الانتشـار العسـكري الأمريكـي فـي شـمال وجنـوب الفلبيـن، وتتوقـف فاعليـة الـدور الأمريكـي (بعيـد المـدى) علـى إمكانيـة بنـاء تحالـف أمنـي يضـم قـوى إقليميـة تتماشـى مـع اسـتراتيجيتها فـي المحيطيـن (مركـز المسـتقبل للأبحـاث المتقدمـة،٢٠٢٣، ص ص. ٢-٣).

تعزيـز الوجـود العسـكري فـي المحيطيـن الهنـدي والهـادي: حافظـت الولايـات المتحـدة علـى مـدار ٧٥ عـام علـى وجـود دفاعـي قـوي ومنسـق وثابـت فـي المحيطيـن الهنـدي والهـادي، وتعمـل فـي الوقـت الراهـن علـى توسـيع هـذا الـدور وتحديثـه، وتعزيـز قدراتهـا الدفاعيـة لحمايـة مصالحهـا، وردع أي عـدوان قـد يطـال الأراضـي الأمريكيـة، وحلفائهـا، عبـر اتخـاذ إجـراءات تعـزز الأمـن فـي المنطقـة بالاعتمـاد علـى أدوات القـوة للتصـدي لأي اعتـداء، وتتضمـن هـذه

الإجراءات؛ تعزيز الردع المتكامل، وتقوية التعاون البيني مع حلفائها، والحفاظ على الاستقرار في مضيق تايوان، وابتكار وسائل لمواجهة التهديدات سريعة التطور (The White House, 2022, pp. 7-8).

بمعنى آخر، استحدثت الولايات المتحدة ضمن إستراتيجيات الردع والفضاء الإلكتروني «السيبراني»، الذي يشتمل على مجالات التكنولوجيا الحيوية والناشئة، بما يساهم تعزيز وتوسيع ردعها، من خلال التنسيق مع حلفائها في كوريا الجنوبية واليابان والسعي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكلٍ كاملٍ، والاستمرار في الالتزام بمعاهدة «أوكوس» الأمنية بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا، وتوسيع وجود خفر السواحل الأمريكي في مواجهة التهديدات العابرة للحدود الوطنية.

أشكال وأوجه استراتيجية الردع الأمريكية في مواجهة التهديد الصيني بضم تايوان

تعد الأزمة بين الصين تايوان أزمةً تاريخيةً، فعقب هدنة بين القوميين الصينيين-الكومينتانج، والشيوعيين لمواجهة التدخل الياباني بالصين عام ١٩٣٧م، اشتعلت الحرب الأهلية الصينية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهزيمة اليابانيين، وخلافاً للفترة الأولى من الحرب الأهلية، قامت الثورة الشيوعية الصينية، وحرب التحرير ضد اليابان فسيطر الثوار والقوميون الصينيون على أغلب أراضي الصين قبل أن يعلن زعيمهم «ماو تسي تونغ» في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩م عن نشأة جمهورية الصين الشعبية (ثابت، ٢٠٢٢، ص. ١٠).

ومع تقدم القوات الشيوعية بإقليم سيشوان، غادر «شيانج كاي شيك»، قائد الكومينتانج، بر الصين الرئيسي برفقة ٢ مليون من أتباعه وجنوده القوميين ليستقر بجزيرة تايوان، التي كانت حينها جزءاً من أراضي الصين التاريخية، ويعلن منها مدينة «تايبيه» عاصمة مؤقتة لجمهورية الصين، رافضاً الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية الشيوعية وسلطة «ماو تسي تونغ»، ومصنفاً نفسه السلطة الشرعية الوحيدة، والممثل الرسمي للشعب الصيني بأكمله (عبده، ٢٠٢٢، ص. ١٢٤). ويكمن جوهر الصراع بين الصين وتايوان في أن الصين ترى تايوان مقاطعةً منشقةً عنها سيعاد ضمها في نهاية المطاف، وقد حاولت الصين أن تتعاون مع تايوان- رغم الصراع التاريخي بينهما، وبدأت العلاقات بينهما تتحسن في ثمانينيات القرن الماضي. عندما طرحت الصين صيغة تعرف باسم «دولة واحدة ونظامان» تمنح بموجبها تايوان استقلاليةً كبيرةً إذا قبلت إعادة توحيد الصين، ولكن تايوان رفضت هذه الصيغة، واتجهت للعمل بشكلٍ منفردٍ بعيداً عن الصين (حماد، ٢٠٠٠، ص. ٣٣).

أهمية تايوان الجيواستراتيجية في الإدراك الأمريكي والصيني

تحظى جزيرة تايوان بأهمية كبيرة في الإدراك الإستراتيجي الأمريكي والصيني معاً، وتتحكم في هذه الأهمية أبعاداً تاريخيةً وسياسيةً واقتصاديةً جعلت التنافس والاستحواذ على هذه المنطقة يأخذ شكلاً من أشكال الصراع الذي ربما يتطور لمواجهةٍ عسكريةٍ بين الطرفين.

خريطة توضح موقع جزيرة تايوان وأهميتها الجيوسياسية
(https://www.independentarabia.com/almejhar/taiwan)

أولاً: أهمية تايوان في الإدراك الإستراتيجي الأمريكي

ينبع الاهتمام الأمريكي بتايوان انطلاقاً من أهميتها الاستراتيجية، فالموقع الجغرافي لتايوان من مضيق تايوان وقناة باشي الممرين البحريين الرئيسيين اللذين يربطان شمال شرق آسيا بجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط. وعند الحديث عن أهمية هذه الجزيرة بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها في آسيا مثل؛ اليابان، تعتبر تايوان مهمة لأمن حدودها الجنوبية، وكذلك الفلبين فيما يتعلق بحدودها الشمالية. علاوة على ذلك، تشترك الولايات المتحدة وتايوان بعددٍ من المصالح الاقتصادية (حماد، ٢٠٠٠، ص. ٣٤). وقد أدى صعود الصين كقوة على الساحة الدولية في العقد الأول من القرن الحالي إلى مراجعة الولايات المتحدة حساباتها بتايوان، التي زاد اهتمامها بها مدفوعةً بعدة أبعاد، أهمها:

١- البعد الإستراتيجي: تعتبر الولايات المتحدة مسألة تايوان من المسائل الاستراتيجية الأكثر تعقيداً في سياستها الخارجية تجاه منطقة شرق آسيا، وهي مسألة لا تقل أهميةً عن مسألة مستقبل قواعدها العسكرية في اليابان، وكوريا الجنوبية، في الوقت الذي ترتأي فيه الصين بأن التأييد الأمريكي لتايوان هو جوهر المشكلة، لذلك تمثل تايوان وسيلة الضغط المهمة التي تستخدمها الولايات المتحدة تجاه الصين كلما تطلب الأمر ذلك (عقيل، ٢٠١٣، ص. ١٠٢٧). أما مضيق تايوان، فله أهميةً استراتيجيةً بالغةً للولايات المتحدة، فضلاً عن تخوفاتها الاستراتيجية من تنامي وتعاظم الصعود والهيمنة الصينية إقليمياً ودولياً. فتايوان تقع في نقطة حرجة ضمن سلسلة جزر رسّخت الولايات المتحدة دعائم وجودها فيها انطلاقاً من اليابان، ومروراً بالفلبين؛ وحتى بحر الصين الجنوبي، وفي الوقت الذي تخشى فيه المنطقة من الصراع العسكري بين الولايات المتحدة والصين بشأن تايوان، إلا أن انسحاب الولايات المتحدة من تايوان بشكلٍ صريحٍ، أو من خلال التنازل عن سياستها طويلة الأمد؛ يعني تراجع دور الولايات المتحدة في المنطقة لصالح الصين، وهو ما يعني رسم شكل جديد لملامح النظام العالمي، وتحولاً في ميزان القوى الإقليمية وربما العالمية (عبده، ٢٠٢٢، ص ص. ١١٨-١١٩). وانطلاقاً من هذه الأهمية، تقدمت إدارة الرئيس بايدن في تموز/يوليو ٢٠٢٢م بمشروع قانون وافق عليه الكونجرس بأغلبية، وتضمن حزمة بقيمة ٢٨٠ مليار دولار لتعزيز القدرة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية في الإنتاج المحلي للرقائق الإلكترونية، وأشباه الموصلات الذي تعتبره الولايات المتحدة أمراً بالغ الأهمية للأمن القومي الأمريكي في

مواجهة التهديد الصيني في هذه الصناعة، حيث تعتبر تايوان المنتج الأكبر لها على مستوى العالم، وتستخدم في الصناعات المدنية والعسكرية (محمد، ٢٠٢٢، ص ص. ٢-٣).

إجمالاً، يمكن القول: أن العملية العسكرية الروسية ضد أوكرانيا في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢م، ساهمت في تشجيع توجهات القيادة الصينية للسعي نحو ضم جزيرة تايوان، كما انطوت العملية العسكرية الروسية على انعكاساتٍ كبيرةٍ في طبيعة العلاقات الأمريكية-الصينية فيما يتعلق بتايوان؛ لأن التنافس بين الدول الكبرى يعمل على تحويل كافة المشاكل إلى اختبار لمصداقية هذه الدول؛ فمثلاً الانسحاب الأمريكي المفاجئ من أفغانستان في عام ٢٠٢١م كانت له انعكاساتٍ على مصداقية الولايات المتحدة في مناطق أخرى من العالم، على غرار الحرب الروسية على أوكرانيا التي فشلت الولايات المتحدة في ردع روسيا، وهذا قد ينطوي أيضاً على انعكاساتٍ حول مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية في تايوان.

في إطار هذه المقاربة، يمكن الإشارة لتحليل «جون ميرشايمر» الذي أكد أن تايوان تشكل خطراً قد يدفع الصين والولايات المتحدة إلى التصادم عسكرياً، في ظل إصرار حكومة تايوان على استقلالها الفعلي عن الصين، في الوقت الذي ازداد فيه التصميم الصيني على ضم تايوان، فهي مستعدة للحرب لمنع استقلال تايوان، الأمر الذي سيدفع الولايات المتحدة للتدخل من أجل مساعدتها في الدفاع عن نفسها تنفيذاً ل «قانون العلاقات مع تايوان» لعام ١٩٧٩م، هذا التدخل قد يؤدي لمواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة والصين. ويعزز هذا التوجه الخطاب العدائي الذي تتبناه رئيسة تايوان «تسي إنغ وين» تجاه الصين ودعواتها الانفصالية، وإعلان التجنيد الإجباري، ما يعزز التوجه الصيني للتصعيد عسكرياً ضدها.

٢- البعد الاقتصادي: تُعد الإنجازات الاقتصادية التي حققتها تايوان سبباً مهماً في اهتمام الولايات المتحدة بها، إذ يعتمد اقتصاد تايوان على مزيج من الخدمات والتصنيع والتكنولوجيا، خاصةً بعد نجاحها في جذب الاستثمارات الأجنبية، رغم الضغوط الشديدة التي تمارسها الصين ضدها، إلا أن اقتصادها ظل قوياً ومستقراً نسبياً، مع بعض التباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي (فهمي، ٢٠٢٣). ويُعزى النجاح الاقتصادي لتايوان إلى تصنيع شركاتها ما يقرب من ٧٠٪ من أشباه الموصلات في العالم، وحوالي ٩٠٪ من الرقائق الأكثر تقدماً، وبالتالي إذا فقد العالم قدرة تايوان الإنتاجية، فلن تتمكن أي شركة أخرى من سد الفجوة على المدى القصير، ما سيؤدي إلى نقص في كل منتج تقريباً يحتوي على التكنولوجيا، ابتداءً من الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر، وانتهاءً بصناعة السيارات (عبده، ٢٠٢٢، ص. ١٥٢).

لذلك، تتطلع تايوان لتطوير شراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، كواحدة من أكبر عشر شُركاء تجاريين لها، إذ تلعب تايوان دوراً رئيسياً في سلاسل التوريد لمجموعة متنوعة من الصناعات، ففي عام ٢٠٢٢م كانت الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري لتايوان في البضائع السلعية، كما كانت ثالث أكبر مصدر لتايوان بقيمة ٤٦ مليار دولار. بالإضافة لذلك، أنها ثاني أكبر وجهة للصادرات بقيمة ٧٥ مليار دولار، وبشكلٍ عام تعد تايوان مصدراً رئيسياً لواردات الولايات المتحدة من المحركات البحرية ٢١٪، والحديد والصلب ٢٠٪، وملحقات الكمبيوتر ١٦٪، وأشباه الموصلات ١٤٪. وفي المقابل، تعد تايوان وجهة رئيسية للصادرات الأمريكية من السفن التجارية ٢٨٪، والخشب والزجاج والبلاستيك ١١٪، والملابس العسكرية ١٠٪، ناهيك عن الطلب التايواني المتزايد على النفط الخام الأمريكي، البالغ حوالي ٢٪ من إجمالي الصادرات الأمريكية، فضلًا عن صادراتها من الأسلحة. أضف إلى ذلك، الاستثمارات الأمريكية في تايوان التي بلغت ١٣٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر (فهمي، ٢٠٢٣)، وبلغ إجمالي التجارة البينية بين تايوان والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ٣٨ مليار وفقاً لبيانات ٢٠٢١م، وشهد عام ٢٠٢٢م إطلاق حوار اقتصادي بين الولايات المتحدة وتايوان لتعزيز وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري (أبوطالب، ٢٠٢٢)، توجت بتوقيع تايوان أول اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما (فهمي، ٢٠٢٣).

وتستثمر الإدارات الأمريكية عبر تقديم المساعدات العسكرية لتايوان، وإبرام عقود مدنية وعسكرية معها، كان آخرها إعلان البنتاغون في نيسان/أبريل ٢٠٢٢م، عن عقد قيمته ٩٥ مليون دولار، وتمت الموافقة على عقد مماثل بقيمة ١٠٠ مليون دولار لتوفير خدمات لتايوان، وبيع معدات لدعم وصيانة وتحسين نظام الدفاع الجوي «باتريوت» في شباط/فبراير٢٠٢٢م (CBS News, 2023)، وفي العام ٢٠٢٣م، أعلنت إدارة الرئيس بايدن تقديم مساعدات عسكرية لتايوان بقيمة ٣٥٠ دولار، وأكد بيان صادر عن البيت الأبيض أن المساعدات تشمل أنظمة دفاع جوي محمولة (MANPADS)، وقدرات استخباراتية وأجهزة مراقبة، وأسلحة وصواريخ، وغيرها (Time, 2023). وفي ضوء تشابك وتداخل المصالح، تصاعد الخلاف بين الصين والولايات المتحدة بسبب عسكرة الأخيرة لبحر الصين الجنوبي، خوفاً من تنامي نفوذها في المحيطين الهندي والهادي. لذلك؛ شرعت في تبني سياسات عسكرية ودفاعية أكثر حزماً عبر تعزيز قدراتها العسكرية في جنوب شرق آسيا، وتأسيس تحالفات دفاعية مع دول المحيطين، كان آخرها تشكيل تحالف «أوكوس»، وإحياء الحوار الرباعي مع اليابان والهند وأستراليا (عبيد، ٢٠٢٣، ص. ٤٧).

عموماً، إن اهتمام الولايات المتحدة العسكري والسياسي والاقتصادي بتايوان ينبع من رغبتها في تحقيق تواجد جيوسياسي في عموم آسيا، وشرقها على وجه الخصوص، مما قد يساعدها في تقويض مساعي الصين للسيطرة الاقتصادية والسياسية على بلدان تلك المنطقة.

ثانياً- أهمية تايوان في الإدراك الإستراتيجي الصيني

يعتبر الإطار الجغرافي مجالاً حيوياً، وبؤرةً للصراع والنزاعات الدولية، وهو ما أثبته التاريخ الحديث، وقد اعتبرت فكرة المجال الحيوي محركاً للظاهرة الاستعمارية قديماً، الأمر الذي جعل الدول إذا ما امتلكت مقومات القوة وتفوقت في إقليمها، أن تتجه نحو الاهتمام بفكرة السيطرة في مجالها، وهو ما أدخل مفهوم ومضمون المجال الحيوي في الفكر الجيو-استراتيجي. فكثيراً ما كان هذا المفهوم سبباً وراء اندلاع الحروب، الأمر الذي جعل الصين تسعى إلى توسيع نفوذها في مجالها الحيوي الأول، واستعادة المناطق التي سلبت أو انفصلت عنها، وضمها وتوحيدها إلى دولة الصين الموحدة ذات المركز الأوحد (كلاع، ٢٠٢٢، ص ص. ٤٨-٤٩).

١- البعد الإستراتيجي: تولي الصين اهتماماً بالغاً بتايوان، ليس فقط بسبب الجذور التاريخية، ولكن نظراً لموقعها الجيوسياسي والإستراتيجي في بحر الصين الجنوبي الذي يؤثر في الأمن القومي والسيادة الصينية، وبالتالي يمكن استعراض بعض الأسباب التي دفعت الصين لاتخاذ خطوات تجاه المطالبة والدفاع عن هذه الجزيرة وفقاً للتالي: (حماد، ٢٠٠٠، ص ٣٨):

- اعتبار تايوان جزءاً من الصراع مع الولايات المتحدة: إذ تعتبر الصين ضم تايوان أو القيام بغزوها هو جزء لا يتجزأ من استراتيجيتها في الدفاع عن سيادتها تجاه أطماع الولايات المتحدة في آسيا، وبالتالي السيطرة على تايوان يُشكل نوعاً من الانتصار المعنوي على الولايات المتحدة.
- إضعاف حلفاء واشنطن: إن خسارة الولايات المتحدة لتايوان وضمها للصين سيضعف من قوة حلفائها في آسيا، ومنها الفلبين وكوريا الجنوبية، وسيقوض مجال الحركة للولايات المتحدة في هذه المنطقة.
- إضعاف المصداقية الأمريكية: لأن خسارة تايوان ستقوض مصداقية الولايات المتحدة، لأن التحالفات الأمريكية في المحيط الهادي تقوم على الاعتقاد بأن واشنطن قادرةً على حماية حلفائها من الهيمنة الصينية، وفي حالة إخفاقها أو فشلها في الدفاع عن تايوان، فسيكون من الطبيعي أن تخسر مصداقيتها أمام حلفائها في جنوب شرق آسيا، خاصةً اليابان، والفلبين، وكوريا الجنوبية.

٢- البعد الاقتصادي: بلغ إجمالي التجارة بين البر الصيني وتايوان إلى ١٢٦ مليار دولار وفقاً لبيانات عام ٢٠٢١م، ما يعكس حجم التداعي والتراجع الذي يمكن أن تتعرض له تايوان نتيجة الإجراءات الاقتصادية العقابية التي فرضتها الصين، ويعد قرار الصين وقف الاتصالات مع الولايات المتحدة في ملفات عسكرية وأمنية تتعلق بالتشاور والتنسيق في السياسات البحرية، وملفات أخرى تتعلق بالهجرة غير الشرعية، والتغّير المناخي، ومكافحة المخدرات، والسلامة البحرية، ومكافحة الجريمة عبر الحدود، قراراً من شأنه أن يؤزم العلاقة معها، في ظل سعي الأخيرة إلى اعتماد حروب بالوكالة لإثارة توترات بالنسبة للصين في تايوان لإضعافها، واستنفاذ وتشتيت قوتها، لا سيما أنها تنافس الهيمنة الأمريكية، وتسعى لخلق نظام عالمي متعدد الأقطاب (أبوطالب، ٢٠٢٢).

انطلاقاً مما سبق، تتعامل الصين مع تايوان على أنها مقاطعة منشقة يجب إعادة ضمها للصين، وبالتالي، فإنها تفسر أي تطور في العلاقة بين الولايات المتحدة وتايوان بأنه خطر يهدد التوجه الصيني نحو ضم الجزيرة، وتعتبره تحدياً وتدخلاً في شؤونها الداخلية، يستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة في مواجهتها.

ثالثاً: تنفيذ استراتيجية الردع الأمريكية تجاه المساعي الصينية بضم تايوان

بدأ التفكير الاستراتيجي الأمريكي تجاه الصين يأخذ طابعاً عدائياً منذ خمسينيات وستينيات القرن الماضي، لكن الرئيس الأمريكي الأسبق «ريتشارد نيكسون-١٩٦٩-١٩٧٤م» قرر تغليب المصلحة الأمريكية، وتخفيف حدة التوتر في العلاقة مع الصين لإخراجها من معادلة الحرب الباردة، والتفرغ لمواجهة الاتحاد السوفيتي. ففي العام ١٩٧٢م، زار «نيكسون» الصين، وقضى فيها ٨ أيام، وشكّلت الزيارة -في حينه- انفراجه في علاقة الدولتين، وجاء في بيان شنغهاي المشترك: «أن كافة الصينيين المتواجدين على جانبي مضيق تايوان أبناء الأمة الصينية الواحدة، وأن جزيرة تايوان هي جزء من الوطن الصيني الأم التي يتوجب حل مشكالها سلمياً بعيداً عن أسلوب الضم العسكري» (كلاع، ٢٠٢٢، ص. ٥٢)، كما مهد البيان الطريق لتهيئة المناخ لإقامة علاقات ثنائية مستقرة، حيث لعب الاقتصاد دوراً مهماً في تلك المرحلة، إذ رأى رجال الأعمال والشركات الأمريكية في السوق الصينية أرضاً خصبةً للاستثمار، وتحقيق الأرباح. في المقابل، وجدت الصين في التقارب مع الولايات المتحدة فرصةً للحصول على التكنولوجيا الأمريكية المتقدمة (أبو عامود، ١٩٩٨، ص. ١١).

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٩م وقعّت الدولتان البيان المشترك حول إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بينهما، وتعهدت الولايات المتحدة بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع تايوان، لتنقلب الأمور وتصبح جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الرسمي والوحيد للصين، وتشغل المقعد الدائم في مجلس الأمن بدلاً من تايوان (Friedberg , 2005, pp. 34). هكذا بدأت حقبة جديدة في مسيرة العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين واشنطن وبكين، وتم بموجبها تبادل السفراء وفتح السفارات، وظل هذا التقارب مستمراً بشكلٍ تصاعدي، وتُوّج عام ١٩٨٢م بصدور البيان المشترك الأمريكي- الصيني الذي أكد على رغبة الطرفين في زيادة التعاون في مجال التكنولوجيا، والتجارة، والثقافة، والبحث العلمي (شعراوي، ٢٠١٨، ص. ٣٩).

وخلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٨-١٩٩٢م، تولى «دينغ تشاو بينغ» رئاسة الصين خلفاً لـ«ماو تسي تونغ»، وركّز «بينغ» على مواجهة التحديات الداخلية التي تعصف بالصين، لتبتعد الصين طيلة حكمه تقريباً عن الظهور على الساحة الدولية، تطبيقاً لمقولته: «إن الصين تحتاج لنصف قرن لاستكمال عملية التحديث والسيطرة السياسية والاقتصادية، قبل أن تمارس دورها كقوة عظمى على المسرح الدولي» (ميريديث، ٢٠٠٩، ص. ٢٢٦). وبالتالي، انعكس هذا السلوك على طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة والصين من جهةٍ، وطبيعة دور الصين على الساحة الدولية من جهةٍ أخرى. إذ شهدت تلك الفترة تناقضاً لافتاً في طبيعة العلاقات الأمريكية- الصينية، وظل الشد والجذب العنوان الرئيس لتلك العلاقة، بسبب القضية التايوانية، وقضايا أخرى؛ كأحداث ميدان «تيانامين- ١٩٨٩م»، التي أدانتها الولايات المتحدة، وكانت سبباً في توتر العلاقات بينهما؛ وصلت لدرجة سحب الصين لسفيرها في واشنطن (حرب، ١٩٩٨، ص. ١١٢).

وخلال حرب البلقان عام ١٩٩٩م، فجر حلف الناتو سفارة الصين في «بلغراد» وقيل وقتها أن التفجير جاء عن طريق الخطأ، نتيجة معلومات استخباراتية مغلوطة، واعتذرت الولايات المتحدة حينها للصين، ورد الصينيين على تفجير سفارتهم بمظاهرات داخل الصين هاجموا فيها مقرات لشركات أمريكية وغربية (الأيوبي، ١٩٩٩، ص. ١٩). وعلى الرغم من التوتر الذي شاب العلاقات الثنائية خلال هذه الفترة، إلا أن العلاقات على المستوى الاقتصادي والتبادل التجاري والثقافي والتعليمي، شهدت ازدهاراً وتطوراً، ليرتفع حجم التبادل التجاري بينهما من ٥ مليارات دولار عام ١٩٨٠م إلى ٢٣١ مليار دولار عام ٢٠٠٤م، وإلى ٦٩٠,٦ مليار دولار عام ٢٠٢٢م وإلى ٧١٦ مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠٢٣م، لتصبح الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول للصين، وتصبح الصين الشريك التجاري الثالث للولايات المتحدة (English News cn, 2023).

ومن هنا، يمكن القول: أن التناقض الواضح ما بين الأرقام والسلوك بين الدولتين أخذ طابعاً جدياً منذ العام ٢٠١٩م عندما أعلنت إدارة الرئيس «دونالد ترامب» اتباع استراتيجية الردع الاقتصادي والتجاري في مواجهة الصين، ومما يؤكد ويعزز ويؤكد رغبة الولايات المتحدة في محاصرة، ومواجهة الصين، أن الأخيرة ذكرت ٣٢ مرة في وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠١٧م، ثم جاءت إدارة الرئيس «جو بايدن» التي عززت استراتيجية الردع إلى مستوى أكثر حدةً. وبالتالي، أصبحت العلاقات أكثر توتراً.

لذلك، شكلت قضية تايوان معضلةً في مسيرة العلاقات الصينية- الأمريكية، فقد عززت هذه القضية التنافس والصراع بينهما، وشجعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على توسيع مجالات الردع في مواجهة الصين. ومن هنا، يمكن استعراض بعض الوسائل التي استخدمتها الولايات المتحدة في مواجهة المساعي الصينية المستمرة لضم تايوان للصين، وهي على النحو التالي:

شهدت الحملة الانتخابية التايوانية في أذار/مارس ١٩٩٦م تبني بعض المرشحين بمن فيهم «لي تينج هوي» خطاباً متشدداً تجاه الصين، رافقتها

شعارات انفصالية قام بها بعض المرشحين مطالبين باستقلال تايوان عن الصين، ورداً على ذلك، حشدت الصين ما يقارب ١٠٠,٠٠٠ جندي في مقاطعة «فوجيان» القريبة من تايوان، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة لتحذير الصين من الانخراط في الترهيب العسكري (كلاع، ٢٠٢٢، ص. ٥٥)، وتجاهلت الصين تلك التحذيرات، وباشرت بسلسلة تجارب لإطلاق صواريخ قرب السواحل التايوانية، شملت إطلاق صواريخ على بُعد ٢٠ ميل من ساحل تايوان مهددةً بالتدخل العسكري إذا أعلنت استقلالها (ريحانا، ١٩٩٨، ص. ٨).

وقد أدت التجارب الصاروخية والتدريبات البرية الصينية إلى توتر العلاقات مع الولايات المتحدة، التي ردت بتحريك قطع من أسطولها البحري تجاه المياه الدولية قبالة ساحل تايوان لمراقبة التحركات الصينية، كما قامت باستعراض قوتها عبر حاملتي الطائرات «USS Enterprise» و«USS Nimitz» اللتين أبحرتا إلى مياه شرق آسيا منطلقة من اليابان إلى المياه المجاورة لتايوان، في حين غادرت «USS Nimitz» الخليج العربي مبحرةً إلى بحر الفلبين، وردت الصين في حينه بإجراء تجربة صاروخية رابعة في ١٣ أذار/مارس ١٩٩٦م، ومناورات شاملة تضمنت حشد ٤٠ ألف جندي و٤٠ قطعة بحرية و١٠ طائرات مقاتلة (عبد الحي، ٢٠٠٠، ص. ٤٦).

وفي ضوء هذه المعطيات، أبدت الصين قلقاً بعد قيام الولايات المتحدة ببيع صواريخ «باتريوت المعدلة» إلى تايوان، باعتبارها ستحد من قدرات النظام الدفاعي الصيني، وأكدت معارضتها للسياسة الأمريكية، واستخدمت حق النقض بمجلس الأمن عام ١٩٩٧م للمرة الأولى منذ ٢٥ عام لمنع تنفيذ قرار تبنته إدارة الرئيس الأسبق «بيل كلينتون» بإرسال مراقبين دوليين إلى غواتيمالا، كل هذه التطورات دفعت القيادة الصينية لتطوير قدراتها البحرية عبر مخطط يشتمل على بناء قواعد عسكرية للغواصات في مناطق جنوب الصين، وصناعة ٨٠ غواصة بحلول عام ٢٠٢٠م (بما يوازي قدرة الولايات المتحدة البحرية)، ونجحت بالفعل عام ٢٠١٢م في إدخال أول حاملة طائرات صينية للخدمة (حسن، ٢٠١٩، ص. ١٣٨).

وبناءً على التوجه والسلوك الصيني، اعتبرت إدارة الرئيس «بوش الابن» الصين منافساً، وليست شريكاً، وتزامن ذلك مع موافقة الكونغرس الأمريكي عام ٢٠٠٠م على مشروع قانون «تعزيز أمن تايوان» الذي يدعم التعاون العسكري بين الدولتين، وينص على إقامة اتصالات عسكرية بين الطرفين، وتوسيع برامج التدريب الأمريكي للجيش التايواني، وهو ما أثار غضب الصين، لكن يبدو أن المناخ الدولي آنذاك والمتمثل في انشغال الولايات المتحدة بالحرب على ما يسمى بـ«الإرهاب»، وغزو أفغانستان، واحتلال العراق عام ٢٠٠٣م والأزمة الاقتصادية عام ٢٠٠٨م، وما تمخض عنها من ارهاق للخزينة الأمريكية؛ دفع إدارة «بوش الابن» للتأكيد على التوازن في العلاقة بين الولايات المتحدة والصين وتايوان معاً، ودعم سياسة «الصين الواحدة» (كلاع، ٢٠٢٢، ص ص. ٥٨-٥٩).

وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠١٠م، زار الرئيس «أوباما» اليابان للمشاركة في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ «أبيك»، وفي كلمته؛ قال: «في القرن الواحد والعشرين، سيكون أمن وازدهار الشعب الأمريكي مرتبط بشكلٍ لا ينفصم بأمن وازدهار آسيا، وعلى أمريكا أن تستعيد لواء القيادة من جديد في آسيا»، وفي العام ٢٠١٢م، أقرت إدارته «استراتيجية إعادة بناء التوازن في آسيا والمحيط الهادئ»، وعمدت إلى تغيير سياستها تجاه الصين، فقد جاء في الوثيقة الاستراتيجية الأمريكية عام ٢٠١٢م: «من الضروري إعادة التوزان تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادي»، وهو ما أعطى دعماً للتواجد العسكري الأمريكي في بحري الصين الشرقي والجنوبي، الأمر الذي أزعج الصين التي اعتبرت الوجود والممارسات الأمريكية على حدودها غير مقبولة، وتحيي سباق التسلح في المنطقة (زهيغيو، ٢٠١٧، ص. ٨٧).

وفي إطار هذه التحركات، حذر وزير الدفاع الأمريكي السابق «باتريك شانهان» من حالة عدم الاستقرار في آسيا بسبب أنشطة الصين، واتهمها بتعمد عسكرة الجزر في بحر الصين الجنوبي، وسيطرتها على نصف جزره، ومياهه الإقليمية، تمهيداً للهيمنة على البحار القريبة من مجالها الحيوي (سليمان، ٢٠١٩، ص. ١١١).

كما اتخذت الولايات المتحدة سلسلة من الإجراءات في مواجهة التحدي الصيني المتعاظم، وأعلن الرئيس «أوباما» رغبته في تعزيز التعاون العسكري مع اليابان وكوريا الجنوبية، والتقارب مع الهند، وإنشاء قواعد عسكرية أمريكية في أستراليا والفلبين وفيتنام، ووقعت إدارته عام ٢٠١٥م اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، بهدف ربط اقتصاديات المحيط الهادئ بالاقتصاد الأمريكي بعيداً عن الصين (Woltz, 2022).

وفي سياق نظرية الردع، مارست الولايات المتحدة في عهد الرئيس السابق «ترامب» سياسة حادة تجاه الصين في ظل مؤشرات تنامي الاقتصاد الصيني، إذ أشارت الاحصائيات بأن الاقتصاد الصيني سوف يحتل المرتبة الأولى عالمياً ويطيح بالاقتصاد الأمريكي، وأن الصين تخطط لخنق الولايات المتحدة (بطريق الحرير)، وإقامة نظام مالي بديل ينهي هيمنة الدولار، إضافة إلى حشد قوات عسكرية في محيطها، ورداً على ذلك؛ تعهد الرئيس «ترامب» بإلحاق الهزيمة بالصين اقتصادياً، وسياسياً، تكنولوجياً وعسكرياً. لذلك، سعت إدارته لتوسيع نطاق الحضور التايواني على الساحة الدولية، ومساعدتها في الدخول في المنظمات الدولية، مثل: منظمة الصحة العالمية (حسن، ٢٠٢٠، ص. ٥٥٥).

في ١٦ أذار/مارس ٢٠١٨م أقر الكونغرس الأمريكي «قانون السفر التايواني»، وبموجب هذا القانون أصبحت العلاقة بين الولايات المتحدة وتايوان علاقة رسمية على كافة المستويات، ونتج عنه هذا القانون أن وقع الطرفين اتفاقية قنصلية تضفي طابعاً رسمياً على العلاقات الثنائية بينهم (Congressional Record , 2018, pp. 341-342).

وفي العام ٢٠٢٠م أبرمت إدارة ترامب صفقة سلاح لتايوان بقيمة ٦٢٠ مليون دولار، منها ٢٨٠ مليون دولار، تشمل نظام اتصالات ميداني للمعلومات، الأمر الذي اعتبرته الصين خطوة تهدف إلى محاصرتها، وخلق بؤر توتر في المنطقة (كلاع، ٢٠٢٢، ص. ٥٨)، وفي هذا السياق، أكد قائد البحرية الأمريكية «كينيث بريثويت» للجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي: «إنه سيعمل على إعادة الأسطول الأول للبحرية للعمل، للمرة الأولى منذ أكثر من ٤٠ عقود»، وسيخصص الأسطول المزيد من السفن والبحارة الأمريكيين قبالة جنوب شرق آسيا وغرباً إلى المحيط الهندي، بما في ذلك مضيق «ملقا» الذي تمر عبره إمدادات النفط والبضائع في المنطقة عن طريق البحر (Harkins, 2020)، وذلك بالقرب من مياه الصين.

وفي إطار مساعيها لاحتواء الصين، اعتمدت الولايات المتحدة على بناء التحالفات كأداة لاحتواء التهديد الصيني، مثل الاتفاق الأمني الثلاثي «أوكوس»، والحوار الأمني الرباعي «كواد»، و«قمة من أجل الديمقراطية»، وخطة «إعادة بناء عالم أفضل»، فإن واشنطن تعمل عبر تلك التحالفات على مواجهة الصين بتوظيف عدد من الأدوات السياسية والعسكرية والتكنولوجية والاقتصادية، التي من شأنها تأجيج الصراع بين الدولتين، وربما تدفعها إلى تهديد حلفائها، بالإضافة إلى تغيُّر خريطة التحالفات العالمية بإعادة التقسيم الأمريكي للعالم، وتعزيز توجه الصين نحو تحالفات مضادة (عبيد، ٢٠٢٣, ص. ٥٤).

ومنذ وصول الرئيس بايدن للسلطة توالت التصريحات الأمريكية التي تهدد وتتوعد الصين في حال أقدمت على ضم تايوان، فعلى سبيل المثال: سئل بايدن في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١م: عما إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للدفاع عسكرياً عن تايوان في حال تعرضت لهجوم صيني؟

فأجاب: «أجل، لدينا التزام بهذا الشأن» (صحيفة الاستقلال، ٢٠٢٢: ٣)، وخلال لقاؤه برئيس الوزراء الياباني «فوميو كيشيرا» في طوكيو في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٢٢م، أكد بايدن: «أن الولايات المتحدة سترد عسكرياً في حال هاجمت الصين تايوان» (صحيفة الأنباء الكويتية، ٢٠٢٢, ص. ١٨)، أما نائب وزيرة الخارجية الأمريكية «ويندي شيرمان»، فقد أكدت: «أن الإجراءات الأمريكية تجاه روسيا يجب أن تشكل عبرة للصين» (مركز المستقبل للأبحاث، ٢٠٢٢: ١)، في حين ربطت وزيرة الخزانة الأمريكية «جانيت يلين» بين حالتي أوكرانيا وتايوان، قائلةً: «إنه في حالة الهجوم على الجزيرة، ستتعامل واشنطن مع جمهورية الصين الشعبية بالطريقة نفسها التي تتعامل بها مع روسيا» (مجلة السياسة الدولية، ٢٠٢٢). في إشارة واضحة أن الولايات المتحدة ستفرض عقوبات اقتصادية على الصين في حالة قيامها بغزو تايوان.

في مطلع العام ٢٠٢٢م قدم رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ السيناتور الديمقراطي «بوب مينينديز» مشروع قانون «لتعزيز الدعم لتايوان لعام ٢٠٢٢» ينص على تصنيف تايوان «حليفاً رئيساً من خارج الناتو»، وفرض عقوبات على الصين حال شنت حرب لاستعادتها، وتخصيص ٤,٥ مليار دولار كمساعدات عسكرية لها حتى عام ٢٠٢٦م، ويُشكل القانون -حال تنفيذه- مرحلة جديدة في العلاقات بين تايوان والولايات المتحدة كحليف رئيس لها. وكانت إدارة بايدن قد أبرمت صفقات تسليح متطورة مع تايوان تقدر بـ٩٥ مليون دولار عام ٢٠٢١م، ومنذ وصول «تساي اينغ وين» كرئيسة لتايوان عام ٢٠١٦م، تتخذ مواقف متشددة تجاه الصين، وتدعو الولايات المتحدة باستمرار إلى التشدد تجاه مساعيها الهادفة ضم الجزيرة (مجلة السياسة الدولية، ٢٠٢٣).

الغرض الاستراتيجي	السياق	الهدف منها	نوع التمرين	اسم التدريب (إن وجد)	السنة
معارضة تقارب العلاقات بين الولايات المتحدة وتايوان	بعد اعتماد قانون السفر بين الولايات المتحدة وتايوان الذي يسمح بالزيارات الرسمية	محاكاة فرض حصار أو عملية إنزال برمائي مفاجئ	القوات البحرية والجوية باستخدام الذخيرة الحية	تدريبات بالذخيرة الحية	2018
إثبات جاهزية القدرات التشغيلية المشتركة لجيش التحرير الشعبي الصيني	جزء من الدورة التدريبية السنوية للجيش الشعبي الصيني	عمليات جوية وبحرية مشتركة بالقرب من تايوان	المناورات الجوية والبحرية	مناورات بحرية وجوية مشتركة	2019
ممارسة الضغوط على الحكومة التايوانية	تنامي العلاقات الثنائية بين تايوان والولايات المتحدة في عهد الرئيس ترامب	محاكاة الهجوم على تايوان من خلال الكثافة الصاروخية	القوات الجوية والبحرية	تمارين بالذخيرة الحية	2020
إظهار القوة وتحذير تايوان من التمادي في تطوير علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية	بعد أيام من عبور البحرية الأمريكية مضيق تايوان	تدريب على عمليات الانزال على الشاطئ وعمليات الهجوم	تدريب على عمليات الهجوم البرمائي	تمارين الإنزال المشتركة	2021
الاستعداد الشامل لسيناريو غزو تايوان	رداً على زيارة رئيسة مجلس النواب الامريكي نانسي بيلوسي إلى تايوان	حصار محاكاة وإطلاق فوق تايوان ضمن الحرب السيبرانية	مناورات عسكرية واسعة النطاق	أكبر التدريبات على الاطلاق	2022
الترهيب واختبار قدرات الدفاع الجوي التايواني	التوترات المستمرة بعد استقالة بيلوسي وتنامي الوجود العسكري الأمريكي	حلقت طائرات مقاتلة وقاذفات صينية متعددة المهام فوق تايوان	طلعات القوات الجوية	رحلات التدريب العسكرية	2022
سيناريو عزل تايوان واثبات قدرة الجيش الصيني على حصارها	رداً على اجتماع رئيسة تايوان "تساي إنغ ون" مع رئيس مجلس النواب الامريكي كيفن مكآرثي	محاكاة تطويق تايوان، واختبار فعالية الصواريخ والعمليات البحرية والجوية	تمارين متعددة الفروع والمهام	تدريبات "السيف الحاد المتحد -السيف المتحالف"	2023
تعزيز الجاهزية القتالية في الظروف الليلية المعقدة	زيادة الدعم العسكري الأمريكي لتايوان	أجرى تدريبات قتالية ليلية	التدريبات الجوية والبحرية	التدريبات الليلية	2023
التنسيق بين سلاح الجو والبحر واختبار القدرة على السيطرة على الفضاء الجوي والبحري	الرد على زيارة نائب الرئيس لاي تشينغ تي للولايات المتحدة الأمريكية	تدريبات قتالية بالطائرات والسفن البحرية وأنظمة الصواريخ البرية	مناورات جوية وبحرية	التدريبات القتالية	2023
التكامل القتالي بين سلاحي الجو والبحر، عبر الضربات الدقيقة المتكاملة	الرد على خطاب الرئيس التايواني لاي تشينغ تي	التركيز على الضربات الدقيقة المشتركة، واختبار الصواريخ وعمليات الطائرات بدون طيار. انضم إليها لأول مرة "خفر السواحل الصينية"	مناورات عسكرية واسعة النطاق	السيف المشترك	2024

جدول يوضح التدريبات الصينية حول تايوان ٢٠١٨-٢٠٢٤م (Jash, 2024: p.7)

الخاتمة

على الرغم من أنّ الولايات المتحدة أصبحت مضطرّة لانتهاج سياسة خارجية تقوم على مبدأ «صين واحدة» منذ عام ١٩٧١م، تماشياً مع المناخ الدولي السائد؛ إلّا أنّها تمارس في حقيقة الأمر، سياسةً خارجيةً مزدوجةً، تقوم على التعامل مع دولتين صينيتين، لا ترى لها مصلحة في وحدتهما معاً بالطرق السلمية. وتحاول بكلّ الوسائل، الحيلولة دون إتمام هذه الوحدة. وهنا تتجلّى إحدى المفارقات الكبرى في العلاقات الصينية- الأمريكية التي بدأت تأخذ منحاً صراعياً متزايداً وخطيراً، فمن المستحيل أن تتخلى الصين عن هدفها في استعادة تايوان بالطرق السلمية، وأيضاً من الصعوبة بمكان أن تتخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن تايوان، والعمل على دعم استقلالها عن الصين، يتوقع أن تشكّل هذه القضية عقبةً كبرى، قد تحُول دون تحسين العلاقات بين الدولتين إلى أن يجري حسمها سلماً أو حرباً، وهذا يعني أن استراتيجية الردع الأمريكية ستبقى قائمة ما لم تحسم الحرب مصير هذه القضية.

الخلاصة

تُشكل أزمة جزيرة تايوان إشكاليةً للاستراتيجية الصينية القائمة على أنها جزءاً من الأرض الأم للصين، وبالتالي حتمية توحيدها، خاصةً في ظل تعاظم قوتها. كما تُشكل إشكاليةً للإدارات الأمريكية المتعاقبة وتوجهاتها الهادفة لتقويض الطموح الصيني بضم وتوحيد الجزيرة، وحرمان الصين من التمتع بنفوذ إقليمي واكتساب مكانة عالمية، من خلال اتباع استراتيجية ردع متعددة المهام والمجالات. ويبدو أن هذا الصراع بين الاستراتيجيتين الأمريكية والصينية حول إمكانية ضم أو عدم ضم الجزيرة، سيشهد مزيداً من التوتر في العلاقات بين الدولتين، وقد يقود إلى انبثاق تحالفات واصطفافات إقليمية ودولية، مما قد يدفع باتجاه التوصل لتسوية وتفاهمات تلبي مصالحهما المشتركة، أو إقدام الصين على خطوة مفاجئة لغزو الجزيرة وضمها، وبالتالي خلق واقع جيوسياسي جديد قد يفرض على الولايات المتحدة تقديم الردود والاستجابة له.

بناءً على ما تناولته الدراسة من تساؤلات، وتحليلات، يمكن استنتاج التالي:

عدم الثبات في إستراتيجيات الردع: يصعب اللجوء إلى استراتيجية الردع دون أن تتوفر مجموعة من الشروط والعناصر؛ كالمصداقية والقدرات المتاحة، والخبرة. وقد دفعت طبيعة التغيرات في النسق الدولي، والتجدد الدائم في توازنات القوى إلى عدم الثبات في إستراتيجيات الردع لدى هذه القوى، وبالتالي، يكمن جوهر استراتيجية الردع في إرغام الخصم على فعل معين -أو ثنيه عن فعل- دون الوصول إلى التصادم المباشر، وبذلك فإن الأطراف التي لديها القدرة على الردع، إن لم تمتلك الخبرة في توظيفها، فإنها حتماً ستذهب إلى ذلك التصادم، وبالتالي تفشل استراتيجية الردع.

تعدد إستراتيجيات الردع الأمريكية: منذ مرحلة الحرب الباردة، تعددت إستراتيجيات الردع الأمريكية وصولاً إلى استراتيجيتي، الضربة الاستباقية والضربة الوقائية، التي تستند إلى المباغتة، واتخاذ إجراءات بهدف تدمير تهديد محتمل لم تبرز عوامل تنفيذه بعد.

التذبذب وعدم الاستقرار: السمة العامة والغالبة في العلاقة بين الولايات المتحدة والصين، هي: التذبذب، وعدم الاستقرار، بسبب صعود الصين، وتعاظم قوتها، وسعيها المستمر لضم تايوان، وهي سياسة تتعارض مع الأهداف الأمريكية بالحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

قضايا خلافية تنذر بنشوب حرب: رغم الاعتماد المتبادل بين الولايات المتحدة والصين في المجال الاقتصادي، وضخامة حجم التبادل التجاري بينهما؛ إلا أن قضية تايوان تهدد بنشوب حرب بين البلدين، ناهيك عن القضايا الأخرى، مثل: العملة الصينية، وحقوق الملكية الفكرية والأدبية، وحقوق الانسان، فضلاً عن المساعي الصينية لإعادة تشكيل بنية النسق الدولي.

احتواء ومعالجة المشاكل العالقة: إن تقارب العلاقات الأمريكية -الصينية مرهونٌ باحتواء القضايا العالقة بينهما باعتبار أن العلاقات يجب أن تسير على مبدأ المصالح المشتركة التي تتطلب التعاون والتنسيق المتبادل.

الردع الأمريكي مقابل الاصرار الصيني: لجأت الولايات المتحدة إلى استراتيجية الردع لمواجهة الطموح والاصرار الصيني على ضم تايوان، واستخدمت خلالها كافة أشكال الردع المتاحة، إلا أن الأمر كان وما زال معقداً، نظراً لأهمية تايوان في الإدراك الإستراتيجي الصيني.

تشكيل الأحلاف لمواجهة الصين: حاولت الولايات المتحدة تشكيل أحلاف من شأنها محاصرة الصين ومنعها من ضم تايوان، كحلف: وأوكوس وكواد، وهي تسعى دوماً لاستغلال القضية التايوانية لردع الصين والضغط عليها لا سيما في ظل مساعيها لتفعيل مبادرة الحزام والطريق.

أخيراً، من الصعب القول؛ بأن الولايات المتحدة نجحت في استراتيجية الردع تجاه الصين، لأن الصين تتبنى عقلية القوة العظمى، ولديها ما تواجه به استراتيجية الردع الأمريكية، سواء على مستوى الامكانات البشرية أو الاقتصادية أو التكنولوجية، وهذا ما يجعل القدرة الأمريكية على ردع الصين محدودة، وإجراءاتها مدروسة بدقة في آنٍ واحد.

المراجع

المراجع العربية

- أبو عامود، محمد. (١٩٩٨). *العلاقات الأمريكية الصينية*. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهر، القاهرة.
- أبو طالب، حسن. (١١ أغسطس ٢٠٢٢). *روسيا والصين وتحدى الهيمنة الأمريكية*. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
- إدريس، فاضلي. (٢٠٠٨). *الوجيز في المنهجية والبحث العلمي*. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- الأيوبي، عيسى. (١٢ أيار ١٩٩٩). *طلاب صينيون يتظاهرون في برلين*. *صحيفة الديار*.
- باسط، سميرة. (٢٠١٤). *الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب*. جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر.
- ثابت، علي. (٥ أغسطس ٢٠٢٢). *تايوان والصين. ملخص تاريخ الصراع*، صحيفة العربي الجديد، ع. ٢٨٩٥.
- جندلي، رابح. (٢٠١٧). الدراسات المستقبلية: تأصيل تاريخي، ومفاهيمي، ومنهجي. *مجلة العلوم السياسية والقانون* ١، ٢٣ -٤٧.
- الجوهري، إسماعيل. (٢٠٠٩). *الصحاح: تاج اللغة وصحاح العرب*. دار الحديث، القاهرة.
- حجازين، زياد. (٢٠٢١). *العقوبات الاقتصادية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية: إيران وكوريا الشمالية (دراسة مقارنة)*. المركز الديمقراطي العربي، برلين.
- حرب، محمد. (إبريل ١٩٩٨). الصراع الصيني- التركستاني ومستقبل تركستان الشرقية. *مجلة السياسة الدولية* ١٣٢، ١١٢-١٣٣.
- حسن، وجدان. (٢٠١٩). مقومات القوة وأثرها في الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية الصينية عالمياً. *مجلة تكريت للعلوم السياسية* ١٧، ١٢٣-١٥٤.
- حماد، كمال، (تموز ٢٠٠٠). تايوان بين الإستراتيجيتين الصينيّة والأمريكيّة. *مجلة الدفاع الوطني اللبناني* ٣٣، ٢٩-٤٤.
- حوتية، فظيمة الزهراء. (٢٠٢٠). تطبيق المنهج التاريخي في العلوم القانونية والادارية. *مجلة آفاق* ١٢ (٤)، ١-١٣.
- الخولي، بسيوني. (٢٠٢٠). *الجيش في حضارة الإسلام*. بسيوني الخولي.
- دورتي، جيمس، وبالستغراف روبرت. (١٩٨٥). *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
- الرافعي، أحمد، (١٩٩٨). *مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية واقتصادية*. دار وائل للنشر، عمان.
- روبين ميريديث. (٢٠٠٩). *الفيل والتنين: صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا*. ترجمة: شوقي جلال، *عالم المعرفة*، الكويت.
- ريحانا، سامي. (نيسان ١٩٩٨). جنوب وشرق آسيا يتحضران للقرن الحادي والعشرين. *مجلة الدفاع الوطني اللبناني* ٣٤، ٥-٥٦.
- زروقة، إسماعيل. (٢٠١٦). *تطور الفكر الإستراتيجي*. جامعة المسيلة، الجزائر.
- زهيغيو، كونغ. (٢٠١٧). *إنشاء القوة البحرية الصينية: التحديات وإدارة الاستجابات*. ترجمة: حليم نصر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
- الساعدي، رحيم. (٢٠١٣). *مقدمة إلى علم الدراسات المستقبلية*. ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر.
- سرور، عبد الناصر. (يناير ٢٠١٠). دوافع وتداعيات القرار الإستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكرياً في ٢٠٠٣. *مجلة جامعة الأقصى-سلسلة العلوم الإنسانية* ١٤ (١) ، ٥٣-٧٨.
- سليمان، منى، (أكتوبر ٢٠١٩). انعكاسات التنافس الأمريكي الصيني على مستقبل الشرق الأوسط. *مجلة السياسة الدولية* ٢١٨، ١١٠-١١٧.
- شعراوي، سالي. (٢٠١٨). *العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي*. دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
- الشهابي، سعيد. (١٧ يوليو ٢٠٢٣). *مفهوم الردع من منظور عسكري وسياسي*. صحيفة القدس العربي، ع. ١١٤٧.
- صحيفة الاستقلال، (٢٠٢٢). *تايوان بين أميركا والصين.. المواجهة الاستراتيجية وسياقات الصراع*. صحيفة الاستقلال، عدد خاص.
- صحيفة الأنباء الكويتية، (٢٤ مايو ٢٠٢٢). *بايدن: سندافع عن تايوان عسكرياً.. والصين ترد: سنحمي سيادتنا*. صحيفة الأنباء الكويتية ع. ١٦٤٧٨.
- عبد الحق، مرسلي. (مايو ٢٠١٩). سياسة الردع بين الممارسة والقانون. *مجلة العلوم السياسية والقانون* ٣ (١٥)، ٢٦٤-٢٧٨.
- عبد الحي، وليد. (٢٠٠٠). *المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (٢٠٠١-١٩٧٨)*. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- عبد اللطيف، تامر محمد. (يونيو ٢٠٢٤). الاستراتيجية الأمريكية تجاه طموحات الصعود الصيني. *المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية* ٩ (١٨)، ٢٧٠-٣٢٦.
- عبده، أحمد جلال. (أكتوبر ٢٠٢٢). أثر الأزمة التايوانية على التوازن الإستراتيجي في شرقي آسيا: (العلاقات الصينية الأمريكية ٢٠١٦-٢٠٢٢: دراسة حالة). *مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية* ٤، ٩٩-١٦٥، جامعة السويس،.
- عبيد، إبراهيم. (أغسطس ٢٠٢٣). الأحلاف في العلاقات الدولية: حلف أوكوس نموذجاً (دراسة في الأبعاد والتداعيات). *مجلة جامعة الأقصى-سلسلة العلوم الإنسانية* ٢٧ (٣)، ٢٦-٦٣.
- العقابي، علي. (٢٠١٠). *العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات*. جامعة بغداد، بغداد.
- عقيل، وصفي. (٢٠١٣). الاستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان في ضوء التغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب* ١٠ (١)، ٩٩٩-١٠٣٥.
- علي، زيد محمد. (٢٠٠٩). *مكانة الردع في الاستراتيجية الوقائية الأمريكية*. جامعة النهرين- كلية العلوم السياسية- قسم الاستراتيجية، بغداد.
- عنتر، عبد النور. (٢٠٠٢). *الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١*. باتنين للخدمات المكتبية والنشر، الجزائر.
- غاني، سامي. (١٩٩٧). نحو مرحلة جديدة في العلاقات الروسية الصينية. *مجلة السياسة الدولية* (١٢٨).
- فهمي، أسماء. (٦ أغسطس ٢٠٢٣). *مواجهة الصين.. دوافع الاهتمام الأمريكي بتايوان*. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة.
- الكبيسي، عامر خضير. (٢٠١٠). *مدخل لدراسة الاستراتيجيات*، المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة.
- كلاع، شريفة. (٢٠٢٢). المنظور الإستراتيجي الصيني تجاه قضية تايوان. *مجلة ستراتيجيا*، ١٧، ٤٦-٨١.
- كمال، محمد. (١٧ أغسطس ٢٠٢٢). *ما وراء التصعيد الأمريكي «المنضبط» ضد الصين؟*. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

- لامه، أشرف. (سبتمبر ٢٠٢٣). العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية. *المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية* ٢ (٣)، ٤٣١-٤٤٧.
- لزهر، عبد العزيز، (٢٠٢٠). استراتيجية الردع النووي بين التصورات التقليدية وتحولات ما بعد الحرب الباردة. *مجلة البحوث القانونية والسياسية* ٢ (١٥)، ٢٣٨-٢٠٢٣.
- مايكل، إس تشايس، وآرثر، تشان. (٢٠١٦). *نهج الصين المتطور إزاء الردع الاستراتيجي المتكامل*. منشورات مؤسسة RAND للسياسة في المحيط الهادئ وآسيا، سانتا مونيكا، كاليفورنيا.
- مجدوبي، حسين. (٥ إبريل ٢٠٢٣). *توقعات قائد الجيوش الأمريكية بشأن الحرب مع الصين وغزوها لتايوان*. صحيفة القدس العربي، ع. ٩٦٤، ١.
- *مجلة السياسة الدولية*، (٢٢ يونيو ٢٠٢٢). سيناريوهات صراع النفوذ والتصادم الصيني-الأمريكي فى تايوان https://www.siyassa.org.eg/News/18315.aspx.
- *مجلة السياسة الدولية*. (٤ أغسطس ٢٠٢٣). تداعيات زيارة «بيلوسي» لتايوان على مستقبل العلاقات الأمريكية– الصينية، https://www.siyassa.org.eg/News/18338.aspx.
- مركز الإمارات للسياسات. (١٠ يوليو ٢٠٢٣). *مواجهة الاستنزاف بالرَّدع: دوافع التحركات الأمريكية في شرق الفرات وتداعياتها*. وحدة دراسات المشرق العربي، أبو ظبي.
- مركز المستقبل للأبحاث المتقدمة. (١١ مايو ٢٠٢٢). *تأثري العقوبات الأمريكية ضد روسيا على النظام المالي العالمي*، ع. ١٥٣٩.
- مركز المستقبل للأبحاث المتقدمة، (١٦ أغسطس ٢٠٢٣). *دبلوماسية الجوار: فرص نجاح بكين في تهدئة توترات بحر الصين الجنوبي*، ع. ١٨٧٧.
- المساح، سوزانا. (سبتمبر ٢٠٢٢). *الردع الاقتصادي: محددات نجاح العقوبات الاقتصادية في إدارة التفاعلات الصراعية الدولية*. سلسلة دراسات مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ١٦، ١-٢٠.
- مقلد، إسماعيل. (١٩٩١). *العلاقات السياسية الدولية-دراسة في الاصول والنظريات*، ط٤، المكتبة الاكاديمية، القاهرة.
- *المنجد في اللغة العربية المعاصرة (١٠٠٢)*. دار المشرق، ط٢، بيروت.
- ميكافيللي، نيقولا. (٢٠١٥). *فن الحرب (Art of war)*، ترجمة وتقديم: صالح زغلول، دار الكتاب العربي، دمشق.
- نقرش، عبد الله. (٢٠٠٢). السلوك الأمريكي بعد أحداث ١١ سبتمبر. *مجلة المستقبل العربي*، ع. ٢٨٦.
- هاس, رايان، بالنشيت, وجود. (نوفمبر ٢٠٢٣). *الطريقة الصحيحة لردع الصين عن مهاجمة تايوان القوة الصلبة الأمريكية ليست كافية*, فورن أفيرز, ترجمة مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد.
- هويدي، أمين. (١٩٨٣). *الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي*، ط٢. دار المستقبل العربي، القاهرة.
- وادي، عبد الحكيم، وآخرون. (٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣). *الاستراتيجية: المفهوم والنظرية*، http://racheleenter.p/earch-php.

- Burroughs, W. (2022). *What is political science? What a disciplinary archipelago says about political scholarship and academia as a whole*. WWU Honors College Senior Projects (No. 556). Western Washington University. https://cedar.wwu.edu/wwu_honors/556.
- Castellum AI. (2023, August 21). *Russia sanctions dashboard: 2,695 before the invasion, 14,887 more since the invasion*. https://www.castellum.ai/russia-sanctions-dashboard.
- CBS News. (2022, April 6). *U.S. OKs up to $95 million in equipment, training for Taiwan's Patriot missile system*. https://www.cbsnews.com/news/us-up-to-95-million-equipment-training-taiwans-patriot-missile-system.
- Congressional Record. (2018). *Legislative history, H.R. 535: Jan. 9, considered and passed House;* Feb. 28, considered and passed Senate (Vol. 164).
- English News cn. (2023, February 23). *The volume of international trade with China will rise in 2022, shattering the theory of decoupling through real flows*. https://english.news.cn.
- Friedberg, A. (2005). The future of U.S.–China relations: Is conflict inevitable? *International Security*, 30(2), 7–45.
- Gartzke, E. L., & Dsay, J. (2014). *Cross-domain deterrence: Strategy in an era of complexity* (pp. 1–25). https://quote.ucsd.edu/deterrence.pdf.
- Harkins, G. (2020, October 28). *SecNav says China poses "threat beyond any comparison" to American way of life.* Military.com. https://www.military.com/daily-news/2020/10/28/secnav-says-china-poses-threat-beyond-any-comparison-american-way-of-life.html.
- Iran International. (2021, July 11). *Iranian newspapers write about the "Beirut scenario" in Baghdad, and the conditions for the success of the negotiations, and Shah Massoud in Tehran*. https://www.iranintl.com/en.
- Jash, A. (2024). China's military exercises around Taiwan: Trends and patterns. *Global Taiwan Brief*, 9(19), 1–15.
- Jervis, R. (2003). The binding empire. *Foreign Policy,* (137), 82–87.
- Kirschner, N. (2021, February 11). *U.S. sanctions on Venezuela explained*. ShareAmerica. https://share.america.gov/u-s-sanctions-venezuela-explained.
- Leclerc, G. (2023, June). *Impact of sanctions on the humanitarian situation in Syria. European Parliamentary Research Service* (EPRS), Think Tank, European Parliament.
- Lebow, R. N. (2018). *Avoiding war, making peace*. Springer. https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-319-56093-9.
- Lopez Escobar, J. A. (2019, Fall). *Venezuelan refugee crisis: A consequence of U.S. economic sanctions*. Studies Honors Program, University at Albany, State University of New York, 1–13.
- Nadimi, F. (2021, September 17). *New Navy task force aims to deter Iran with unmanned systems.* The Washington Institute for Near East Policy.
- Schneir, P., & Barta, V. (1981). The legality of the U.S. economic blockade of Cuba under international law. Case Western Reserve. *Journal of International Law*, 13(3), 451–482.
- The Carter Center. (2020, September). *U.S. and European sanctions on Syria*. Copenhagen.
- The White House. (2022, February). *Strategy of the United States in the Indo-Pacific*. Washington, DC.
- Time. (2023, July 27). *U.S. announces $345 million military aid package for Taiwan*. https://time.com/6299419/us-military-aid-taiwan.
- Tzu, S. (1910). *The art of war: The oldest military treatise in the world* (L. Giles, Trans.). E. J. Brill.
- Woltz, S., et al. (2022). *Implications of a global People's Liberation Army: Historical lessons for responding to China's long-term global basing ambitions*. RAND Corporation.